الإثنين
16
تشرين الثاني
2026

نداء الوطن

nidaalwatan.com

تَـ تعرف الصح من الغلط

200 000 ليرة | العدد 2015 | 16 صفحة | السنة الثـامنة



MTV تردّ على Cablevision: لا أحد يملك حقّ احتكار وصول اللبنانيين إلى إعلامهم 16

واشنطن تطرح معادلة جديدة جنوبًا وبيروت تطلب إيضاحات 2



خطة جديدة لإحياء الاستكشاف النفطي: استخراج الغاز يبدأ بين 2031 و2032 8



هل يسلك الجنوب طريق سيناء؟ 4

ثمة فارق جوهريّ بين سيناء والجنوب اللبناني. ففي الحالة المصرية، تستند مهمة المراقبين إلى اتفاق سلام بين دولتين، فيما لا يوجد بين لبنان وإسرائيل اتفاق سلام، بل وقف للأعمال العدائية وترتيبات أمنية لا تزال موضع خلاف، في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من الأراضي اللبنانية والاعتداءات المتواصلة.

محليات 7-6-5-3-2 | الغلاف 4 | اقتصاد 9-8 | العالم 11-10 | رياضة 13-12 | ثقافة وفنون 15-14 | الأخيرة 16

أســـــرار

■ تكشف مصادر أميركية أنّ ملف مستودع الأدوية في غالبري سمعان بات على طاولة الخزانة الأميركية، على خلفية ما تصفه المصادر بمحاولات «حزب الله» طمس القضية منذ إقفال المستودع بالشمع الأحمر في 16 تشرين الأول الماضي. وبحسب المصادر، تدرس الخزانة فرض عقوبات على ستة أشخاص للاشتباه في ضلوعهم في تصنيع أدوية والاتجار بها بصورة غير قانونية لصالح الحزب. وتشمل الأسماء المطروحة صيدليًا من صيدا ينشط أيضًا في مجال الأعمال، وشخصين آخرين من الجنوب، وثلاثة من بيروت.

■ تسأل مصادر دبلوماسية عربية ما إذا كانت بلدية صيدا ووزارة الداخلية على علم بالاجتماع المطوّل الذي عقده أعضاء في البلدية وممثلون عن مؤسسة أهلية صيداوية، محسوبون على أطراف سياسية، مع هيثم الشعبي، القيادي في تنظيم «جند الشام» الإسلامي المتشدّد، في حيّ الطوارئ بمخيّم عين الحلوة. وتقول المصادر إنّ الشعبي مطلوب لبنانيًا ودوليًا بموجب عشرات المذكّرات القضائية في قضايا إرهاب وقتل، معتبرةً أنّ حضور أعضاء البلدية أضفى طابعًا رسميًا على لقاء مع مَن تصفه بـ«الإرهابي».

واشنطن تطرح معادلة جديدة جنوبًا وبيروت تطلب إيضاحات

■ أمجد اسكندر


المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة مايك والتز

الجميع حسم خياراته... إلّا الدولة

يحاول متولّو السلطة في لبنان تقديم أنفسهم بوصفهم ممثّلين لـ «كيان افتراضي» يعلو الأحزاب والاصطفافات، ويستند إلى تفويض مفترض من «أكثرية صامتة» تلتفّ حوله. غير أن هذه السردية تتهاوى أمام أبسط قراءة للتاريخ والواقع اللبنانيَّين.

والأمثلة تمتدّ من مرحلة ما قبل الاستقلال إلى ما بعد اتفاق الطائف. ففي معظم الاستحقاقات، كانت السلطة تتشكّل على قاعدة تسوية، غالبًا ما تكون غير عادلة، بين مشاريع متصارعة، من دون أن تنجح في تحويل التسوية التي أنجبتها إلى «مشروع دولة».

مع ذلك، تتعامل السلطة اليوم مع ابتعادها عن القوى السياسية كأنه مصدر شرعية شعبية خاصة بها، مع أن أبرز متولّيها غرفوا موظّفين جاءت بهم التعيينات، قبل أن يرفعهم مجلس النواب إلى سدّة الحكم، من دون أن يكونوا قد دخلوه ممثّلين لشرائح شعبية أو أحزاب كبيرة. وكلّما احتدم الخلاف داخل مجلس الوزراء، أو تصاعدت السجالات بين السلطة التنفيذية والفريق السيادي أو فريق الممانعة، سارعت هذه «الدولة» إلى التباهي بأنها تقف «ضدّ الاثنين»، كأن الخصومة مع الفريقين تمنحها تفويضًا شعبيًّا قائمًا بذاته.

لكن تشكيل «الدولة الجديدة» لم يُبنَ على نظرية «ضدّ الاثنين». فالمشروع المعلن لم يكن غامضًا، بل تكرّس في «خطاب القسم» و«البيان الوزاري». وكان يُفترض أن تُكتب هاتان الوثيقتان بوصفهما التزامًا بالتنفيذ؛ فالتحدّيات لم تكن مجهولة، والمخاطر لم تكن مستترة. لقد تولّى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الحكم بعدما افتعل «حزب الله» حربه وجرّ على البلاد ويلاتها، وكانا يدركان حجم المأزق الذي يتصدّيان له. ولذلك، كان المطلوب منهما، وطنيًّا وخارجيًّا، رسم مسار للخروج من الدوامة، لا الاكتفاء بتبادل الاتهامات لتبرير العجز. وهكذا، بدل أن تقود السلطة مراحل التنفيذ، باتت أسيرة الجدل حول دورها، وبدل أن تُخضع الوقائع لقراراتها، راحت تُكيّف قراراتها مع الوقائع المفروضة عليها، فتبدّد ما تبقّى من ثقة الناس بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

وتزداد خطورة هذا الانتظار بعدما سلكت الأطراف جميعها طريق اللاعودة: «حزب الله» لن يسلّم سلاحه تحت أيّ ظرف، وإسرائيل لن تتراجع، والموقف الأميركي واضح، وأكثرية اللبنانيين ترفض استمرار الوضع الراهن وإبقاء الوطن والمواطنين رهائن لدى «الحزب». وقد باتت هذه الأكثرية ترسل إشارات واضحة إلى أن صبرها على السلطة ليس مفتوحًا. واليوم، تتجلّى إحدى نتائج هذا الإخفاق في البحث المتعجّل عن بديل لقوات «اليونيفيل» بعد رحيلها. فلو حسمت الدولة خياراتها منذ البداية، ومضت بجدّية في تنفيذ التزاماتها السيادية، لضيّقت هامش الدفع الأميركي نحو سحب هذه القوات، ولما اكتفت بدور الشاهد على طيّ صفحة القرار 1701. فحين تتأخّر الدولة في ممارسة دورها، تترك للآخرين تحديد شروط المرحلة التالية، ثم تجد نفسها منشغلة باحتواء نتائج كان يُفترض أن تعمل على منعها.

ولا يقتصر ثمن التأخّر في الحسم على الملف الأمني، بل يمتدّ إلى الأزمة الاقتصادية التي تزداد حلولها تعقيدًا مع استمرار المراوحة. فلو حسمت الدولة خياراتها السيادية باكرًا، لكانت مهّدت لاستعادة الثقة وهيّأت شروط التعافي، بدل أن تترك الاقتصاد رهينة الغموض والمخاطر.

في جوهر الأزمة، تقف عقلية تقليدية تدير المأزق بأدواته نفسها، وتغرق في السجالات مع الأطراف كافة، من دون أن تمتلك جرأة الاختيار وخطة التنفيذ. فالقيادة لا تُختبر بقدرتها على وصف العقبات، بل بقدرتها على تجاوزها، ولا تكتسب معناها من إعلان النيّات، بل من تحويلها إلى وقائع.

والأسوأ أن أصحاب هذه العقلية، حين يطلّون عبر الإعلام، يعودون إلى الذريعة نفسها: هذا الفريق لم يساعدهم، وذاك قدّم مصالحه وحساباته. كأن مسؤولية القيادة أن تنتظر تعاون الخصوم، أو كأن وصولها إلى الحكم لم يكن يقتضي إدراك طبيعة هؤلاء ومصالحهم وأدوات تعطيلهم. فالقيادة صاحبة الرؤية ترسم مسارها انطلاقًا من معرفة العقبات، وتتحمّل مسؤولية القرار بدل أن تُعدّ سلفًا مرافعة لتبرير العجز. الناس لا يسألون السلطة عمّا تتمنّاه، بل عمّا ستفعله، ومتى. ولا ينتظرون بيانات عن «الوقوف ضدّ الجميع»، ولا مرافعات لتبرير العجز في مذكّرات المستقبل، بل قرارًا حاسمًا وخطة تنفّذه وتعيد إليهم الثقة بدولتهم. فقد انتهى زمن الاحتماء بغموض المواقف، وسقطت حجّة انتظار الآخرين.

بعد مرحلة من المراوحة السياسية، يشهد الملف اللبناني هذا الأسبوع زخمًا دبلوماسيًّا على أكثر من خط، في ظل مساعٍ لإعادة تحريك المفاوضات، والبحث في الترتيبات الأمنية لمرحلة ما بعد «اليونيفيل»، بالتوازي مع جهود تنشيط العلاقات الإقليمية ومعالجة الملفات الاقتصادية والأمنية.

وفي هذا السياق، أعطت زيارة الموفد السعودي الأمير يزيد بن فرحان دفعًا إضافيًا لاتصالات السياسية. وعلمت «نداء الوطن» أن بن فرحان، الذي تستمر زيارته إلى بيروت حتى الغد، استعرض مع رئيس الجمهورية جوزاف عون والمسؤولين الذين التقاهم تطورات الأوضاع اللبنانية، من مسار المفاوضات إلى الوضع الأمني في الجنوب، مرورًا بالملفات الداخلية.

لبنان على إيقاع الموفدين

ويتزامن التحرّك السعودي مع وصول المندوب الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، مايك والتز، إلى بيروت، حيث يلتقي الرئيس عون اليوم، قبل أن يجول على عدد من المسؤولين. وكانت السفارة الأميركية في لبنان، أوضحت أن محادثات والتز ستتناول الدعم الأميركي لتنفيذ الإطار الثلاثي، وقيام لبنان سيادي خالٍ من نفوذ «حزب الله» وإيران. كما سيبحث مع الشركاء في الأمم المتحدة انتهاء ولاية «اليونيفيل»، وانتقال المسؤولية الأمنية إلى الدولة اللبنانية.

وفي معلومات لـ«نداء الوطن»، أن والتز يحمل طرحًا أميركيًا جديدًا يقضي بإنشاء قوة مراقبة مختلطة من مدنيين وعسكريين، على غرار القوة الموجودة في سيناء، وبإشراف أميركي، وذلك بعدما رفض لبنان، خلال مفاوضات تامبا والمحادثات والاتصالات اللاحقة، مقترح الاستعانة بمراقبين من منظمات غير حكومية (NGO). ومن المنتظر أن يناقش الموفد الأميركي هذا الطرح مع المسؤولين اللبنانيين، وفي مقدّمهم الرئيس عون.

في المقابل، يعتزم لبنان طرح سلسلة من الاستيضاحات قبل إعطاء جوابه النهائي، تتناول طبيعة القوة المقترحة وتشكيلتها وحجم صلاحياتها وآليات تدخّلها وحدود عملها، فضلا عن طبيعة علاقتها بالدولة اللبنانية وجيشها. وعلى الرغم من نجاح تجربة القوة متعددة الجنسيات في سيناء، فإن المقارنة تصطدم باختلاف أساسي بين الحالتين، إذ ترتبط مصر بإسرائيل بمعاهدة سلام، فيما لا تزال المفاوضات بين بيروت وتل أبيب مستمرة من دون التوصّل إلى تسوية نهائية.

متحدث باسم الخارجية الأميركية: نتوقّع خطوات موثّقة من الجيش اللبناني لنزع سلاح «الحزب» يقابلها الجيش الإسرائيلي بخطوات مماثلة

الخارجية الأميركية ترسم الخطوط العريضة

وفي إطار البحث في الترتيبات الأمنية الجديدة، رسمت وزارة الخارجية الأميركية، الخطوط العريضة لمقاربة واشنطن تجاه لبنان، إذ أكد متحدث باسم الخارجية الأميركية لـ«نداء الوطن» أن «الإطار الثلاثي يقدّم مسارًا واضحًا لضمان انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان وإرساء علاقات سلمية وحسن جوار بين البلدين»، مشيرًا إلى أن الطرفين التزما بهذه الأهداف. وأضاف: «ما زلنا نتوقع أن يتقدّم الجيش اللبناني بخطوات موثّقة لنزع سلاح حزب الله وتفكيك بنيته التحتية، بدءًا من المناطق التجريبية وامتدادًا إلى جميع الأراضي اللبنانية، على أن يقابل الجيش الإسرائيلي ذلك بخطوات مماثلة».

وأوضح المتحدث أن «المشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية في لبنان يجمعها عامل مشترك واحد، هو استمرار وجود ميليشيا إرهابية مدعومة من إيران، تستخدم الأراضي اللبنانية لمهاجمة إسرائيل وتهديد شخصيات عامة لبنانية وقتلها، ومنع الجيش اللبناني من فرض احتكاره الشرعي للسلاح». وشدد على أن «إيران ووكيلها حزب الله هما من خلقا، بحسب اعترافاتهما، الظروف التي أدّت إلى العمليات الإسرائيلية، عبر شنّ الحربين الأخيرتين». ولفت إلى أن «لبنان لا يزال أمام خيارين: إما العيش تحت نفوذ وكيل إيراني، وإما اتخاذ الخطوات التي وافق عليها سابقًا لاستعادة مستقبله».

وفي ما يتعلق بدعم المؤسسة العسكرية اللبنانية، أكّد المتحدث أن «الولايات المتحدة كانت ولا تزال الداعم الرئيسي للجيش اللبناني، إذ قدّمت منذ عام 2006 أكثر من 3 مليارات دولار من المساعدات الأمنية، بما في ذلك 190 مليون دولار العام الماضي».

تقدّم على خطّ الطاقة

وبموازاة المسار السياسي والأمني، برز الملف الاقتصادي من بوابة الدوحة، حيث حطّ رئيس الحكومة نواف سلام، يرافقه وزير الطاقة والمياه جو الصدي، وكان في استقبالهما وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري سلطان بن سعد المريخي وسفير لبنان لدى قطر بلال قبلان. وأعلن سلام، عبر منصة «أكس»، أنه ثمّن الجهود القطرية للتهدئة في المنطقة. وكشف عن استكمال البحث في العرض القطري المتكامل في مجال الطاقة، سواء لجهة الإنتاج أو التزويد بالغاز، مشيرًا إلى إحراز تقدّم كبير في التحضير لاتفاقية بين الحكومتين، بالتزامن مع وصول فريق تقني من وزارة الطاقة لمتابعة الجوانب الفنية.

الحجار في دمشق

أما على صعيد العلاقات اللبنانية - السورية، فسجّلت زيارة وزير الداخلية والبلديات أحمد الحجار إلى دمشق محطة جديدة في مسار إعادة تنظيم العلاقات بين البلدين، ولا سيما في الملفات الأمنية والحدودية. وعقد الحجار اجتماعًا مع نظيره السوري أنس خطاب في مقر وزارة الداخلية السورية، في أول لقاء رسمي بين الوزيرين، خُصّص لبحث أولويات التعاون وآليات تنظيم التنسيق بين الأجهزة المعنية، وتعزيز التعاون الأمني بما يخدم مصالح البلدين ويدعم الاستقرار.

تخاذل الدولة في زوطر الغربية ينسف المناطق التجريبية

■ ألان سركيس

حوّل اتفاق الإطار المناطق التجريبية الثلاث، زوطر الغربية وصريفا وفرون، إلى اختبار فعلي لجدية الدولة في استعادة حضورها جنوبًا. وعُلّقت عليها آمال كبيرة لفتح صفحة مختلفة، تتقدم فيها المؤسسات الشرعية وتتراجع سلطة «حزب الله». لكن ما يجري في زوطر الغربية يسير عكس هذه التطلعات، ويكشف عجز الدولة عن فرض أبسط قواعد سلطتها.

صُدم أهالي البلدة بما يشاهدونه على الأرض. فليست كل بلدة شيعية بيئةً لحزب الله، وليس كل أهل الجنوب موافقين على أن يبقى الحزب صاحب الكلمة الفصل في بلداتهم. حضرت الدولة بأجهزتها ومؤسساتها في زوطر الغربية، لكن حضورها لم يغيّر الكثير في الواقع اليومي. فلا يزال الحزب موجودًا على الأرض وفي الأزقة، ويفرض إيقاعه على الحياة اليومية، فيما ترتفع صرخة السكان: نريد الدولة لا الدويلة.

وينقل أهالي زوطر الغربية، عبر «نداء الوطن»، جانبًا من معاناتهم. لا يتحدثون عن الاستراتيجية الدفاعية ولا يفتحون ملف السلاح، بل عن أمور يومية يفترض أن تكون من أبسط مسؤوليات الدولة. لكن هذه التفاصيل الصغيرة تحمل رسالة كبيرة إلى الخارج: عجز السلطة عن حماية الناس وتطبيق القانون في بلدة اختيرت لتكون نموذجًا تجريبيًا يعني أن الدولة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

ويروي الأهالي أن «ترانس» كهرباء شرق من البلدة، وأن هوية السارق باتت معروفة، لكن ذلك لم يؤدِّ إلى محاسبته. فالحمايات التي توفرها قوى الأمر الواقع، بحسب روايتهم، تحول دون ملاحقته، فيسرح ويمرح من دون أن تطاله يد القانون.

وكشفت حادثة الاعتداء على صحافية كندية داخل زوطر الغربية جانبًا آخر من هذا العجز. فتعرّضت لاعتداء على يد عناصر من «حزب الله» أمام أعين عناصر أجهزة الدولة، من دون تدخل فعلي لوقفه. ويؤكد الأهالي أن الصمت لم يكن عجزًا تقنيًا، بل نتيجة الخشية من مواجهة «الحزب». وهنا تتجاوز المسألة حادثة الاعتداء لتطال هيبة المؤسسات التي تشاهد المخالفة ولا تتحرك.

وسجّل الأهالي حادثة أخرى مع صهاريج الدفاع المدني التي دخلت البلدة لتوزيع المياه على المنازل، قبل أن يوقفها عناصر من «حزب الله». طلب السكان تدخل الأجهزة الرسمية، فجاءهم الجواب بأن الدولة لا تستطيع فعل شيء. غادرت الصهاريج، وبقيت الكلمة الأخيرة لمن أوقفها. هكذا انتهت الحادثة، لمصلحة قوى الأمر الواقع وعلى حساب سلطة الدولة.

وتؤكد الأعلام والصور الحزبية التي رُفعت مجددًا في شوارع البلدة، بالتزامن مع بدء تنفيذ تجربة المناطق الثلاث، عودة مظاهر حضور «الحزب» ونشاط عناصره. ولا يمكن فصل هذه المشاهد عن شكاوى السكان، الذين يرون أن شيئًا جوهريًّا لم يتغيّر، وأن النفوذ نفسه لا يزال يتحكم بتفاصيل الحياة اليومية.

وأثار ملف مسح الأضرار والتعويضات بدوره اعتراضات الأهالي. فبعدما تولى مجلس الجنوب مسح الأضرار، يتحدث السكان عن اختلاف بين ما سُجّل خلال عمليات المسح وما انتهت إليه تقديرات التعويضات، معتبرين أن المحسوبيات ومصالح قوى الأمر الواقع تدخلت في توجيه المساعدات، بدلا من وصولها إلى أصحاب الحقوق وفق حجم الأضرار الفعلية.

وتتفاقم خيبة الأمل في زوطر الغربية مع خشية السكان من أن تتحول بلدتهم مجددًا إلى ورقة في حسابات «حزب الله»، وأن يدفعوا ثمن مغامرات لا يملكون قرارها، كما حصل في الخيام وبنت جبيل وبلدات جنوب الليطاني. والمفارقة أن الجيش بذل، منذ دخوله، جهودًا لإعادة الحياة إلى البلدة، لكن لا يمكن مطالبة المؤسسة العسكرية بمعالجة مشكلة تتجاوز الانتشار والعمل الميداني. فالمشكلة أمنية وسياسية، وتحتاج إلى قرار واضح لا إلى مزيد من المسايرة ويضع ما يجري في زوطر الغربية الدولة أمام مسؤولياتها، فلا يجوز ترك الجيش بين نارين، ولا مطالبة الأهالي بتصديق أن الدولة استعادت سلطتها فيما يشاهدون العكس كل يوم. لم تعد البلدة تفصيلا في تجربة المناطق الثلاث، بل تحولت إلى إنذار مبكر بفشلها. وإذا استمر هذا التراخي، فلن تكون النتيجة مجرد سقوط تجربة محلية، بل ضربة جديدة لصدقية الدولة أمام مواطنيها والمجتمع الدولي.

طلب السكان تدخل الأجهزة الرسمية فجاءهم الجواب بأن الدولة لا تستطيع فعل شيء


تحولت زوطر إلى إنذار يكشف عجز الدولة

■ هشام بو ناصيف

عسكريتاريا لبنان: الانقلاب المديد

تلاحقت في الأسابيع الأخيرة أحداث خطيرة كشفت مجدّدًا فشل العهد في التصدّي لسلاح الميليشيا الشيعيّة في لبنان، فضلا، طبعًا، عن فشله العام في ضبط الوضع الأمني في البلاد. أتحدّث هنا عن حادثة شاحنة ضهر البيدر، وتحرّكات خلّيّة «حزب الله» في شمال لبنان، ومقتل النائب العراقي السابق أحمد العلواني بطريقة وحشيّة في بيروت. وإلى ذلك، انتشرت أخبار عن محاولة عناصر سوريّة اختطاف مسؤول عسكري سوري سابق من فلول نظام بشار الأسد المقيمين في لبنان، وتحديدًا في منطقة جبيل.

كلّ واحدة من هذه الأحداث فضيحة أمنيّة قائمة بذاتها. تحرّك خلايا الميليشيا الشيعيّة في المناطق يعني أنّ حكم العصابة مستمرّ. وقتل العلواني في بيروت يعني أنّ الأمن غير مضبوط حتّى في العاصمة. أمّا ملاحقة عناصر الشرع لعناصر الأسد فوق أرضنا، فتعني أنّ الرفض السوري التقليدي للتعامل مع لبنان كدولة لا يزال على حاله: مسؤولو الأسد الذين أمعنوا لعقود في انتهاك سيادة بلدنا يختبئون فيها غصبًا عنّا، فيما تلاحقهم عناصر الشرع بحريّة، وكأنّ لبنان أرض سوريّة مفتوحة أمامها، لا دولة ذات سيادة يُفترض التنسيق معها قبل ملاحقة الفلول والمجرمين.

في أيّ بلد طبيعي، عندما تتوالى الإخفاقات الأمنيّة، يُفترض بالقادة الأمنيّين أن يخرجوا إلى الناس للتوضيح والاعتذار، وأن يخضعوا، عند الاقتضاء، للمساءلة. وبما أنّ الجيش هو المؤسّسة الأمنيّة الأمّ في أيّ بلد، فإنّ الإخفاق الأمني يضع قادته قبل غيرهم على المحكّ. أمّا في لبنان، فالعكس تمامًا هو الصحيح: كلّما فشل الجنرالات الهمّامون الأشاوس في أداء مهامهم، ارتفع صراخهم، لا في وجه أعداء الوطن، بل ضدّ من يطالبهم بمواجهة من يبقيه ساحة ومزرعة، لا دولة.

ليس من قبيل المصادفة أنّ من أوقف خلّيّة «حزب الله» في الشمال هم رجال الدرك، وأنّ من تصدّى لشحنة سلاح الميليشيا في ضهر البيدر هم عناصر قوى الأمن الداخلي. ولكن أين المؤسّسة الأمنيّة الأساس؟ وبشكل أدقّ: أين جنرالات جيشنا البواسل؟ الجواب يعرفه كلّ مراقب للوضع اللبناني: انشغل هؤلاء، في الأسابيع الأخيرة، بمتابعة انقلابهم المخملي المديد على الشرعيّتين المحلّيّة والدوليّة، اللتين تطالبانهم منذ سنوات بتنفيذ أهمّ مهامهم وعلّة وجودهم: حصر السلاح بيد الدولة. وهم يمتنعون.

والأسوأ من ذلك أنّ قائد الجيش سمح لنفسه، في خطابه الأخير، بأن يصنّف اللبنانيّين إلى وطنيّين وغير وطنيّين، بأيّ معيار. هذا الخطاب فضيحة تستدعي إقالته فورًا. وإن كان الخطاب مرّ مرور الكرام، فلأنّ التلاحق اليومي والسريع للفضائح والإخفاقات والمآسي أضعف حساسيّتنا تجاهها. أتساءل أحيانًا ما إذا كانت هذه الحساسيّة قد ماتت كليًّا.

مضحك مبكٍ أن يحاول جنرالات العسكريتاريا المستسلمة للميليشيا تقديم أنفسهم في صورة من ينتفض دفاعًا عن كرامة المؤسّسة العسكريّة في وجه منتقديها، علمًا أنّ أحدًا لا يهين هذه المؤسّسة بقدر ما يهينها هؤلاء. أكبر إساءة يمكن أن تلحق بأيّ جيش في العالم هي إرغامه على التعايش مع عصابة مسلّحة. واستطرادًا، من قتل سامر حنّا؟ أو وسام الحسن؟ أو فرانسوا الحاج؟ أو وسام عيد؟ المشتبه به الأوّل في كلّ هذه الجرائم هو الميليشيا نفسها التي يلتزم الجنرالات الصمت حيالها. ومن تهون عليه حتّى دماء رفاق السلاح، ينبغي أن يخجل من نفسه، بدل أن يتطوّع لتصنيف الناس بين وطنيّ وغير وطنيّ.

الأكيد، في المحصّلة، أنّ العلاقات المدنيّة - العسكريّة في لبنان مأزومة. ومجدّدًا أكتب أنّ الانقلابات العسكريّة لا تعني بالضرورة دبّابات في الشوارع واستيلاءً عنيفًا على الحكم. فبمجرّد أن يضع الجنرالات أنفسهم فوق السلطة التنفيذيّة الشرعيّة، يصبحون في حالة تمرّد وانقلاب ضمنيّين. وأمّا السلطة التنفيذيّة في لبنان فمجلس الوزراء. وأمّا قراره فسحب السلاح غير الشرعي. من يتلكّأ عن تنفيذ هذا القرار جنرالات عسكريتاريا متمرّدة ليس أكثر.



سيناء في الجنوب اللبناني؟ نموذج المراقبين على طاولة ما بعد «اليونيفيل»



لم يتبق سوى 45 يومًا حتى انتهاء مهمة «اليونيفيل» (إنترنت)

نخلة عضيمي

لم يعد السؤال في جنوب لبنان كيف تُمدَّد ولاية «اليونيفيل»، بل أي نظام أمني سيخلفها، ومن يملك سلطة تنفيذه. فالمسار الذي بدأ بقوة موقتة لمساعدة الدولة على استعادة سلطتها، ينذر بالانتهاء إلى مراقبة دولية لترتيبات تفرض إسرائيل جانبًا أساسيًّا منها بالقوة، بعدما تعثّر التنفيذ اللبناني للالتزامات المتعاقبة.

من مهمة موقتة إلى موعد نهائي للرحيل

أُنشئت اليونيفيل عام 1978 بالقرارين 425 و426، لتأكيد الانسحاب الإسرائيلي واستعادة الأمن ومساعدة الحكومة على بسط سلطتها. وبعد حرب 2006، وسّع القرار 1701 مهماتها، ورفع سقف عديدها إلى خمسة عشر ألف عسكري، وربط انتشارها بالجيش اللبناني وبإقامة منطقة بين الخط الأزرق والليطاني خالية من السلاح والمسلحين غير التابعين للدولة و«اليونيفيل».

48 عامًا من القرارات... ومشكلة التنفيذ مستمرة

لكن التمديدات تحوّلت تدريجيًّا من تجديد حضور إلى محاولة معالجة عجز التنفيذ. شدّد القرار 2650 عام 2022 على عدم احتياج القوة إلى إذن مسبق لأداء مهماتها، وأكّد القرار 2695 عام 2023 استقلال عملياتها مع استمرار التنسيق مع الحكومة. ثم جدّد القرار 2749 عام 2024 الولاية وسط الحرب، وأخيرًا، حسم القرار 2790، الصادر في 28 آب 2025، التمديد الأخير حتى 31 كانون الأول 2026، يعقبه خفض وانسحاب خلال سنة. وعليه، فإن إنهاء الوجود تقرّر، لكنه لم يكتمل بعد.

تفاهم 2024... فرصة ضائعة أم تنفيذ منقوص؟

كانت المشكلة أعمق من صلاحيات الدوريات. فتفاهم تشرين الثاني 2024 أتاح فرصة لانتشار الجيش وتفكيك البنية العسكرية غير الشرعية، بالتوازي مع الانسحاب الإسرائيلي، وبمساندة آلية مراقبة أميركية - فرنسية. غير أن الجيش لم يتمكن من تحويل انتشاره إلى احتكار فعلي ومستدام للأمن والسلاح. وهذه نتيجة لا تُفسَّر عسكريًّا وحدها: فالقرار السياسي المنقسم، واستمرار سلاح «حزب الله»، والاحتلال والاعتداءات الإسرائيلية، ساهمت جميعها في إسقاط قابلية التفاهم للاستمرار.

اتفاق ثلاثي... وتنفيذ تحت الإشراف الأميركي

وجاء اتفاق الإطار الثلاثي في 26 حزيران 2026 لينقل المسألة إلى تنفيذ متدرّج ومشروط: مناطق تجريبية، تحقّق من تفكيك السلاح والبنى العسكرية، انتشار للجيش، وانسحاب إسرائيلي متتابع، بإشراف أميركي. لكنه لم يمنح اليونيفيل دورًا محدّدًا، ومع محدودية التقدّم، يصبح الخطر انتقال التنفيذ من مسؤولية لبنانية مدعومة دوليًّا إلى ترتيبات خارجية تحدّد شروط استعادة الدولة لأرضها.

نجاح أي صيغة مستوحاة من تجربة سيناء في لبنان يبقى مرتبطًا بموافقة الدولة وضمان الانسحاب الإسرائيلي واحترام السيادة

نموذج سيناء... هل يصلح لجنوب لبنان؟

هنا تبرز صيغة مقترحة لاستبدال القوة بعبعة مراقبين دوليين، مزوّدة بالتقنيات ووحدات الحماية والارتباط على غرار تجربة سيناء. فمنذ توقيع اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية عام 1979، تتولى القوة المتعددة الجنسيات والمراقبون (MFO) مراقبة تنفيذ الترتيبات الأمنية، والتحقّق من الالتزام بالقيود المفروضة على انتشار القوات العسكرية في مناطق محدّدة، من خلال مراقبين دوليين وآليات رقابة ميدانية.

لكن هل يمكن استنساخ هذه التجربة في جنوب لبنان؟ نظريًّا، قد يشكّل النموذج مدخلا لترتيبات أمنية جديدة، خصوصًا إذا حظي بتوافق أميركي - فرنسي وموافقة لبنانية. إلّا أن التطبيق لن يكون سهلا، في ظل خصوصية الجغرافيا اللبنانية، وحساسية الحدود مع إسرائيل، وضرورة ضمان السيادة اللبنانية، فضلا عن اختلاف الظروف السياسية والأمنية بين سيناء والجنوب اللبناني.

عمليًّا، يمكن أن يتخذ ذلك في جنوب لبنان شكل تقسيم المنطقة إلى نطاقات أمنية: نطاق أول بمحاذاة الحدود، بعمق قد يصل إلى كيلومترين، يخلو من المظاهر العسكرية، ونطاق ثانٍ يمتد باتجاه الليطاني، يتولى الجيش اللبناني الانتشار فيه، بالتزامن مع عمليات التفتيش والتحقّق الدولي من حصرية السلاح.

لكن ثمة فارقًا جوهريًّا بين سيناء والجنوب اللبناني. ففي الحالة المصرية، تستند مهمة المراقبين إلى اتفاق سلام بين دولتين، فيما لا يوجد بين لبنان وإسرائيل اتفاق سلام، بل وقف للأعمال العدائية وترتيبات أمنية لا تزال موضع خلاف، في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من الأراضي اللبنانية والاعتداءات المتواصلة.

وهنا يكمن الاختبار الحقيقي: هل تكون مهمة المراقبين محصورة بالتحقّق من التزامات الطرفين، بما فيها الانسحاب الإسرائيلي، أم تتحوّل إلى آلية تراقب لبنان وتترك لإسرائيل حرية تحديد المخاطر والتدخّل لمعالجتها؟

فإذا اقتصر دور المراقبين على التوثيق، فيما احتفظت إسرائيل بحرية الحركة العسكرية وفرضت شروطها الأمنية، نكون أمام نموذج مختلف تمامًا عن تجربة سيناء، تتحوّل فيه الرقابة الدولية إلى غطاء لترتيبات أمنية تفرضها إسرائيل داخل الأراضي اللبنانية.

لذلك، فإن نجاح أي صيغة مستوحاة من تجربة سيناء في لبنان يبقى مرتبطًا بثلاثة شروط أساسية: موافقة الدولة اللبنانية، وضمان الانسحاب الإسرائيلي واحترام السيادة، ومنح المراقبين صلاحيات متوازنة للتحقّق من التزامات الطرفين، لا مراقبة طرف واحد دون الآخر. كي لا تصبح المناطق عمليًّا نطاقات أمن إسرائيلي داخل لبنان، ولو بقيت الإدارة المدنية لبنانية.

زيارة والتز... العدّ العكسي بدأ

في أي حال، فلننتظر زيارة السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة مايك والتز، المرتقبة اليوم وغدًا، وما ستحمله من رسائل سياسية وأمنية في لقاءاته مع الرؤساء جوزاف عون ونواف سلام ونبيه بري.

وبعدها يُبنى على الشيء مقتضاه، فالوقت ضاغط، ولم يتبق سوى 45 يومًا حتى انتهاء مهمة «اليونيفيل» في نهاية العام الجاري.

يوسف مرتضى يروي أسرار الحزب الشيوعي وقصة اغتيال حاوي (2 من 6)

الشهابي لجنبلاط: وين سلاحك بدّنا نعملهم قتلة

عندما دخل الجيش السوري إلى بيروت عام 1976جمع أسلحة أحزاب الحركة الوطنية في المدينة الرياضية، ولكن بعد حوادث الفياضية في شباط 1978، تبدلت التوجهات وأرسلت دمشق وراء جورج حاوي ومحسن إبراهيم ووليد جنبلاط، وأعادت إليهم السلاح لضرب قوات الجبهة اللبنانية. وقائع هذه المرحلة يرويها يوسف مرتضى ويدخل في أجواء الصراع بين الحزب الشيوعي وحركة أمل.

نجم الهاشم

- هل كان الحزب الشيوعي أهم فصيل عسكري في الحركة الوطنية؟ هل كان ذلك بسبب علاقته بالاتحاد السوفياتي؟ هل كانت الـ«كا جي بي» هي التي تدير الحزب أو تعسكره؟

لا. هذا الأمر فيه مبالغة من دون شك. الحزب الاشتراكي كان عنده قوة عسكرية أكثر تنظيمًا ولكن قيادة الشيوعي استطاعت إقناع الروس بطبيعة المواجهة التي كان عنوانها إسرائيل وحماية القضية الفلسطينية، لأنّ الحزب هو الذي عرّف الاتحاد السوفياتي على منظمة التحرير وعمل جسر تواصل بينهما. وعلى أيام السفير عظيموف كان الروس حذرين من التعامل مع منظمة التحرير وتعاطوا معها كأنّها منظمات إرهابية. الحزب بعد الـ75 وليس قبلها صار يرسل دورات عسكرية إلى الاتحاد السوفياتي. ولذلك كبر وصار عنده تمويل مشترك.

- وسلاح

السلاح كان يشتريه وكان أيضًا تقدمة من الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا عبر سوريا. ما كان ممكن تمرق قطعة من دون السوري، عبر السوري مباشر أو عبر الفلسطيني

- من هنا ندخل في جدلية العلاقة بين الحزب وبين النظام السوري وبين الحزب وبين ياسر عرفات، دائمًا كان ضائقًا بينهما؟

سنة 76 دُعينا إلى اجتماع ولم أكن قد صرت عضوًا في اللجنة المركزية، دعوا كل كوادر الحزب مع أعضاء اللجنة المركزية وكنت مسؤول محافظة ساحل المتن الجنوبي. بهذا الاجتماع عمل جورج حاوي مداخلة عن موضوع الـ 76 وقال إنّ كمال جنبلاط أخذ قرارًا بأنّه يريد أن يواجه السوريين. بدّو يعمل معركة الحسم، وهذه المعركة راح فيها كمال جنبلاط

- بعد اجتماعه مع حافظ الأسد في آذار 1976 وكان جورج حاوي في جو الاجتماع وكان نصحه بعدم الاصطدام مع الأسد؟

نعم. وقتها قال نحن الآن أمام خيارات، بين كمال جنبلاط والسوري وين بدّنا نختار؟ بين كمال جنبلاط والفلسطيني وين بدّنا نختار؟ لذلك اعتبرنا إنّو ما فينا نترك كمال جنبلاط. لذلك نحن انجرّينا.

- لماذا كان هذا الحرص على العلاقة مع كمال جنبلاط؟

لأنّه كان المظلة للعمل الوطني في لبنان. وكان شخصية مش لبنانية فقط كان شخصية عربية عالمية لها وزنها. في الـ76 طلاب الحزب الشيوعي عملوا مظاهرة على السفارة السورية بقلب موسكو وزعلوا السوفيات. وعندما أخذ السوريون قرار الدخول إلى لبنان حاجزًا أمام الثكنة، الأمر الذي استفز الضبّاط اللبنانيين وأحدهم سمير الأشقر فاشتبكوا معهم. كانت تمر سيارة فيها ضباط سوريين عائدين إلى الشام روّحوهم، شي 13 ضابط. هذه كانت نقطة التحوّل في الموقف السوري. صار حافظ الأسد يضغط لتشكيل محكمة عسكرية ميدانية لمحاكمة سمير الأشقر ورفاقه، رفض رئيس الجمهورية ورفض الجيش اللبناني.

- هل سهّل عليكم ذلك في موازنة العلاقة بين عرفات وبين حافظ الأسد وأعاد فتح الطريق نحو دمشق؟

الجانب الإقليمي كان له تأثير كبير على القرار السوري. ذهب السادات إلى القدس وأتى بعدها اجتياح 1982. ولكن بعد حادثة الفياضية ورفض المحاكمة، وصلت رسالة لجورج حاوي ومحسن ابراهيم ووليد جنبلاط بدّكم تجوا فوزًا على سوريا. كان في قطيعة مع السوريين وقاتلين كمال جنبلاط. اتّصلوا بمحسن دلول. شو بدّهم منّا السوريين؟ هل نأخذ حقائبنا معنا؟ بدّهم يعتقلونا ويحطّونا بالحبس؟ قال لهم: ما بعرف، سألوه: حكيوا معك؟ قال: لا ما حكيوا معي. طيّب شو بدّنا نعمل؟ منروح؟ قال: بدّكم تروحوا. اتفقوا أن يتلاقوا في شتورة أو جديتا مطعم جرجورة بياكلوا وبيكفّوا على سوريا. كانت محطّه معروفة. جمعهم محسن عند جرجورة وكل واحد معه حقيبة ثيابه على أساس ممكن اعتقالهم. في حبس يعني. محسن كان اتصل بحكمت الشهابي في الليل وسأله: شو القصة؟ طمأنّهم. مش رح تنحبسوا. بدّهم يناقشوا معكم. بس مش عارفين شو.

- من ذهب؟

وليد جنبلاط ومحسن ابراهيم وجورج حاوي ومحسن دلول. اجتمع معهم عبد الحليم خدام وحكمت الشهابي. سألوهم: وين سلاحكم؟ قالوا لهم: انتو شلّحتونا ياه. قالوا لهم: بتروحوا بترجعوا بتاخذوا سلاحكم بتضيّوهم.

- كان لا يزال في المدينة الرياضية؟

نعم. وأنت يا وليد وين سلاحك؟ قال: معهم. قال له (حكمت الشهابي): إلحقني ليعطيه سلاحًا أكثر. وأضاف: بدّنا نعمّلهم قتلة. والجبهة القومية بدّكم تضمّوهم للحركة الوطنية. كانت سوريا عاملة بموازاه الحركة الوطنية الجبهة القومية كمال شاتيلا وعاصم قانصوه وحركة أمل والقومي... فأطلقوا يد الحركة الوطنية فعملت الإدارة المدنية والمجلس السياسي المركزي الذي صار بمثابة السلطة في مناطق الحركة الوطنية، وصار له فروع في الجنوب وساحل المتن الجنوبي وبيروت وانعمل ما يشبه الوزارات، شؤون اجتماعية وخدمات وتموين. أنا كنت في مجلس الساحل الجنوبي.

- في هذا الوقت كان بدأ يظهر نفوذ حركه أمل؟ وكان حصل الاجتياح الإسرائيلي في 14 آذار 1978 بعد حادثة الفياضية في 8 شباط؟

صح.

- ما كان تأثير هذا الاجتياح على الوضع الداخلي على علاقتكم أنتم كحزب شيوعي مع حركة أمل؟ خاصة مع بروز دور الإمام موسى الصدر؟

اجتياح 78 كان مريوطًا بالوضع الإقليمي. كان كأنّه مدروس بحدوده الجغرافية بحيث لا يتعدّى جنوب الليطاني. نحن واجهنا وانضربنا وتهجّر شيوعيون كثيرون من تلك المنطقة إلى بيروت وساحل المتن الجنوبي وقاومنا بما كان يتوفّر من أسلحة من عند الفلسطينيين ما كنّا منظّمين مقاومة. كنّا إلى جانب الفلسطينيين.

- كنتم كقوات الحزب الشيوعي ضمن إطار القوات المشتركة؟

نعم. تولّيت مسؤولية القوات المشتركة في الضاحية في مرحله الاجتياح.

- قبل ذلك كانت حصلت مواجهات بينكم وبين حركة أمل؟

كانت مرحلة خطيرة بقيت من 1978 حتى 1981. وقد تعرّضت خلالها لأكثر من محاولة اغتيال من أمل. كان الحزب الشيوعي أقوى منها في الضاحية.

- أنتم حاولتم السيطرة على الضاحية؟

نعم نعم. كان الحزب الشيوعي في البيئة الشيعية قوة كبيرة ومنظمة وممتدّة في مختلف فئات الشعب. لاحقًا اكتشفت أنّنا كحزب شيوعي كنّا خطّ الدفاع الأول عن الفلسطينيين من دون أن نكون آخذين قرارًا بذلك. وكانت حركة أمل الأداة السورية وخطّ الدفاع عن السوري، وكنّا نصطدم نحن وأمل، يعني فلسطيني سوري.

- بين عرفات وبين الأسد؟

في البداية كان حسين الحسيني رئيس حركة أمل بعد اختفاء الإمام الصدر. ما طوّل قبعوه. كان بيته في خلدة ضربوه قذيفة «ب7» وحلّ محلّه الرئيس نبيه بري. في هذا الوقت كانت بدأت المشاكل نحن وحركة أمل. كوني مسؤول منطقة ساحل المتن الجنوبي وكلّها شيعة، أي حركة أمل، كان الاحتكاك يصير معنا. كنت صديقًا للسيد حسين الحسيني. حكيت معه لتلافي حصول مواجهات، كلّف عاطف عون المسؤول في الحركة لينسّق معي كيف نحدّ من المشاكل. وهكذا تطوّرت من عاطف عون إلى علي عمّار ومصطفى الديراني وعقل حميّه وعبد الهادي حمادة. أنا صرت طفّي كل توجّه للتوتير بيننا. كنت عارف شو معناتها وخطرها.

يتبع الثلاثاء 17 تشرين الثاني 2026
اتصل عرفات وقال لي: أوقفوا الحرب الآن ضدّ أمل
هذا ما دار بين حاوي وعرفات حول إجتياح 1982
هذه قصة إعلان «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»


مرتضى في زيارة إلى معسكر سوفياتي عام 1984 (الصور خاصة)

بعد حادثة الفياضية وصلت رسالة لجورج حاوي ومحسن ابراهيم ووليد جنبلاط بدّكم تجوا فوزًا على سوريا. كانوا السوريين قاتلين كمال جنبلاط

«شعبة المعلومات» تستعيد مجدها من بوابة بشرّي وضهر البيدر

وزارة الداخلية: ما لها وما عليها... جردة حساب!

فتات عيّاد

تصدرت وزارة الداخلية، قائمة الوزارات الفاعلة على صعيد الإنجازات الملموسة منذ تشكيل «حكومة الإصلاح والإنقاذ»: من عودة المنتوجات اللبنانية إلى السعودية على وقع العمليات الأمنية لإسقاط «دويلة الكبتاغون» واسترجاع السيادة اللبنانية على المعابر الدولية، إلى الإصلاح الإداريّ في مصلحة تسجيل السيارات- النافعة، وصولا إلى حادثة ضهر البيدر، وبعدها بشرّي، اللتين أعادتا إلى قوى الأمن الداخلي وتحديدًا شعبة المعلومات «مجدها» من بوابة توقيف عناصر تابعة لـ«حزب الله» والأمن الإستباقي، إلى الحركة الدبلوماسية للوزير أحمد الحجار، وآخرها زيارته أمس إلى سوريا.

في المقابل، ليلة الخميس 5 تشرين الثاني الحالي، كانت غرف سوداء تعمل على بثّ إشاعات جرائم سلب وسرقة لم تحصل في بيروت. في 3 أيام انتقلت حملة بدت شخصية على الوزير أحمد الحجار، قابلتها حملة دعم غير مسبوقة لوزير، غير آت من كنف حزب لبناني.

تحليلات وتأويلات عدّة حول مَن يستثمر أو يرسل رسائل إلى الحكومة في محاولة لزعزعة الثقة بالأمن انطلاقًا من العاصمة بيروت. لكن إن كانت في وزارة الداخلية، كأي وزارة في العالم، ثغرات، فالمؤكّد أن خاصرة الحكومة الرخوة لن تكون وزارة الداخلية، بل إن خاصرة الداخلية الرخوة هي القرار السياسي للحكومة.

فحديث رئيس الحكومة نواف سلام عن الأمن البيروتي يجعلنا نسأل: هل انتقل سقف الطموحات من بيروت منزوعة السلاح إلى بيروت منزوعة من حوادث السلب؟ من هنا، كان لا بدّ من هذا المقال لجردة حساب للداخلية، على قاعدة ما لها وما عليها، وما على الحكومة مجتمعة!

الوزير على الأرض

أعيب على وزارة الداخلية «استثمارها» بفيديوهات تطمئن اللبنانيين بعد 24 ساعة من حالة الهلع التي أصابتهم بسبب أخبار كاذبة عملت عليها غرف سوداء ليلة الخميس 5 تشرين الثاني، إذ تمّت «فبركة» أكثر من 6 حالات سرقة وسلب في العاصمة بيروت في ليلة واحدة.

لم يكتفِ الوزير أحمد الحجار بالاجتماع بالمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء رائد عبد الله وقائد شرطة بيروت عماد الجمل.. ولا بتعزيز الحضور الأمني في بيروت مساءً، إنما نزل شخصيًا إلى الأرض لمواكبة الحملة الأمنية وفرض هيبة الأمن وطمأنة اللبنانيين.

لكن بالحديث عن الاستثمار تحديدًا: هناك الكثير مما أنجزته الداخلية ولم تستثمر فيه. وهناك أشياء ما زال عليها إنجازها. وأي مقاربة وجب أن تنطلق من أن الأمن متكامل مع السياسة ولا يتجزّأ.

لماذا بيروت بالذات اليوم؟ ولفهم الديناميكية، سوف نخضع مقاربتنا لثلاثية: الانهيار، والتحلّل الاجتماعي كنتيجة للانهيار، والقرار السياسي الذي يسير كالسلحفاة على وقع اعتياد السياسة اللبنانية على المساكنة بين الدولة والدويلة.

عام ونصف العام من «الأمن»

شُكّلت حكومة الرئيس نواف سلام في 8 شباط 2025. أي مضى عليها عام و9 أشهر. كانت حافلة بالإنجازات الأمنية، والإصلاحات الإدارية في وزارة الداخلية والحضور الدبلوماسي لوزير الداخلية أحمد الحجار على المستويين العربي والدولي.

ولعل أبرز إنجازات وزارة الداخلية، هو ملف المخدرات: رفعت الحصانات والخطوط الحمر عن أوكار المخدرات وتجارها، ونفذت عمليات سواء للجيش اللبناني أو الأجهزة الأمنية من قوى أمن وأمن الدولة... من البقاع إلى مخيم شاتيلا والحي الغربي وغيرهما، وترافق ذلك مع قرار سياسي من أعلى الهرم، برفع الغطاء عن أكبر المطلوبين لبنانيًا.

أول الغيث على مستوى الترجمة السياسية والاقتصادية لعمليات تفكيك شبكات المخدرات، كانت عودة السوق اللبناني إلى السعودية في نيسان 2026، بعد حظرها سوق المنتجات الزراعية اللبنانية لسنوات، ليعود السوق اللبناني ويرفد المزارعين بيروت. لكن إن كانت في وزارة الداخلية، كأي وزارة في العالم، ثغرات، فالمؤكّد أن خاصرة الحكومة الرخوة لن تكون وزارة الداخلية، بل إن خاصرة الداخلية الرخوة هي القرار السياسي للحكومة

فحديث رئيس الحكومة نواف سلام عن الأمن البيروتي يجعلنا نسأل: هل انتقل سقف الطموحات من بيروت منزوعة من السلاح إلى بيروت منزوعة من حوادث السلب؟ من هنا، كان لا بدّ من هذا المقال كجردة حساب للداخلية، على قاعدة ما لها وما عليها، وما على الحكومة مجتمعة!



تعمل وزارة الداخلية باللحم الحيّ بعد سنوات الانهيار

الإصلاح في النافعة منذ زيارة رئيس الجمهورية جوزاف عون ووزير الداخلية أحمد الحجار لها في نيسان 2025. وأجرت مقابلة مفصلة مع رئيس مصلحة تسجيل السيارات نزيه فيرصلي، الذي فنّد مرحلة الإصلاح في النافعة، بمراحلها الثلاث: المدى القريب والمتوسط والبعيد، والتي كان يتابعها الوزير الحجار ويشرف عليها بشكل شبه يومي.

منذ أسابيع، أي بعد وضعية أشهر فقط، تحقق المدى البعيد مع رسو مناقصة «توريد لوازم وتقديم خدمات ذات صلة بنظام مكننة مصلحة تسجيل السيارات والآليات» على شركة Mühlbauer الألمانية، ما سينقل الإدارة من مرحلة مكننة المواعيد أونلاين، واللامركزية الإدارية والبريد، أي المديين القريب والمتوسط، إلى مرحلة الخدمة أونلاين بالكامل، وعدم الاحتكاك بين المواطن والموظف، أساس نظام الرشى، أي المدى البعيد للخطة الإصلاحية!

وقاد العميد قبرصلي حملة على الفساد في النافعة وعشرات التحقيقات، أوقف على أساسها موظفون وسماسرة. فكانت ورشة إصلاحية على مستوى السياسات الإدارية والمحاسبة. وأثبتت النافعة أن الإدارة اللبنانية قابلة للإصلاح عند توفر القرار السياسي.

- ولم تأت الحملة عشوائية على الدراجات النارية. قامت وزارة الداخلية بسلسلة قرارات كالتسجيل قبل الشراء، وتنظيم بدلات التعلم في مدارس السوق... وبدأت النافعة بإجراء امتحانات السوق للدراجات النارية، وهو ما انعكس مباشرة على ارتفاع عدد الدراجات النارية المسجلة في النافعة بشكل غير مسبوق.

كاميرات المراقبة و«حزب الله»

نبدأ الآن بتعداد «ما عليها». ولعل مشهد الحجارة المرمية من على جسر المدينة الرياضية ووقوع المواطن محمد حمزة ضحية، يصفان مشهد الأمن الاستباقي والاستخباراتي اللاحق، المتحلل مع تحلل دولة المؤسسات.

فكاميرات المراقبة والرادار التي تضررت إثر انفجار مرفأ بيروت عام 2020، وتوقفت الصيانة عن الكاميرات العاملة منها بسبب الانهيار الإقتصادي، كانت سببًا مباشرًا في عدم قدرة الأجهزة الأمنية على توقيف «رامي الحجارة» منذ الحادثة الأولى له. أي أن منظومة 4 آب، تسببت بتعدد جرائم رامي الحجارة قبل أن توقفه شعبة المعلومات في بيروت.

وتعمل وزارة الداخلية باللحم الحيّ بعد سنوات الانهيار. وهنا نعود إلى ثلاثية الانهيار والتحلل الاجتماعي-المؤسساتي: إذ أن عميدا في قوى الأمن الداخلي خدم الدولة 30 عامًا، سوف يحصل على تعويض 1000 دولار نهاية خدمة. رقم لطالما ضبطاه على أمن البلاد، فيما بيروت تعتبر أكثر أمانًا من عواصم أوروبية قياسًا بأزماتها الاجتماعية والاقتصادية وتمويل أجهزتها الأمنية.

تخيّلوا مثلا أنه منذ سنوات، لم يكن مكتب الآداب يحرّك آلياته إلا نادرًا، ليس لانعدام شبكات الدعارة، بل لشحّ التمويل اللازم لشراء الوقود لتحريك الآليات. فحقبة المدير العام السابق لقوى الأمن الداخلي، عماد عثمان، في الداخلية، كرّست عصر تحلّل المؤسسات: من عناصر عسكرية فرّوا نتيجة غياب الطبابة (الجهاز الأمني الوحيد الذي بقي بلا طبابة) وانهيار رواتبهم، قبل أن يتمّ تسريحهم في عهد الوزير الحجار واللواء الجديد رائد عبد الله، إلى المحاولة العلنية لعثمان لتقويض عمل شعبة المعلومات، مع تشكيل ضبّاط فتحوا ملفات الفاعلة، علّها تُفعّل على أنظمة التربية.

فعهد التسوية الرئاسية بين «التيار الوطني الحرّ» و«تيار المستقبل» و«حزب الله»، لم يكن يناسبه عمل شعبة المعلومات، لا ضد الفساد ولا ضد السلاح غير الشرعي. أي لا ضد المافيا ولا ضد الميليشيا. ووفق معلومات «نداء الوطن»، فإن عدم صيانة كاميرات المراقبة وعدم تحديث أنظمتها يعودان إلى العام 2012، و500 فقط منها تعمل اليوم من أصل قرابة 1600، هذا عدا عن حسبة كاميرات الرادار.

في المقابل، أوقفت شعبة المعلومات في بيروت، رامي الحجارة على جسر المدينة الرياضية رغم أزمة الكاميرات التي صعّبت رصد صورته، فيما يقوم شرطي السير في بيروت اليوم «يدويًا» بتصوير مخالفات السير، في وقت يعمل فيه الوزير الحجار على رصد مبلغ كاف لإعادة تفعيل كاميرات الرادار!

القرار السياسي

هنا، دعونا ندخل في قسم «القرار السياسي». إذ تستذكر مصادر أمنية «أوج» فترة عمل كاميرات المراقبة والرادار قبل انهيار العام 2019، وتسأل: «رغم ذلك، لم توقف الأجهزة الأمنية أي سيارة بلا لوحة تابعة لـ«حزب الله» طيلة سنوات ما قبل الانهيار». مستخلصةً أن «الأجهزة الأمنية تعمل، لكن عملها الأقصى دائمًا ما يتطلّب القرار السياسي، وفي تلك الفترة، كان القرار السياسي يعطّل ما ترصده الكاميرات، تمامًا على عكس ما حصل في ضهر البيدر وبشرّي من توقيفات لعناصر من حزب الله».

ومن الجدير ذكره اليوم أن الذكاء الاصطناعي دخل إلى نظام كاميرات المراقبة في الدول الحديثة، وما زال محافظ بيروت مروان عبود ينتظر إشارة من الوزير الحجار خلال اجتماع معه، ليحثّه على صيانة الكاميرات الفاعلة، علّها تُفعّل على أنظمة حديثة وتعمل بعددها الأقصى.

وفي القرار السياسي أيضًا، يتضح أن أمن بيروت لا يتعلق فقط بغياب الشرطة البلدية، المفعّلة في أصغر بلديات لبنان وغير المفعّلة في العاصمة، بل أيضًا بعتمة شوارع العاصمة نتيجة فساد تلزيمات إضاءة وصيانة الأنفاق والطرقات.

أضف إلى أنه منذ قرار «حزب الله» بتعطيل وسط بيروت باعتصام الخيم احتجاجًا على حكومة فؤاد السنيورة وما تبعها من أحداث 7 أيار 2008 إلى اليوم، هناك قرار سياسي بتغيير وجه بيروت، فوسط بيروت يكاد يخلو من المشاة فيما تعج مدن ساحلية أخرى بروادها.

هكذا باتت شوارع بيروت «المعتمة» خصبة لعمليات السلب، فيما نزوح ثقافة الادلولة من الضاحية بعد حربَي الإسناد جعل العديد من السيارات والدراجات النارية بلا لوحات تجول في شوارع بيروت.

ولو وُجد القرار السياسي، لتمّ تمويل كاميرات بيروت على مستوى الحكومة خلال 24 ساعة. لكن، مثلا، كانت هناك أولوية لرفد رواتب نواب المجلس النيابي، بحسبة 256 ألف دولار في الشهر الواحد. أفلا تستحق بيروت، الصورة المصغّرة عن لبنان وقدرة الدولة على إنفاذ شرعيتها فيه، أن يوضع أمنها في سلّم الأولويات؟

شعبة معلومات بيروت

عندما صعّدت الحكومة في 5 و7 آب 2025 قرارها السياسي بوجه «حزب الله»، نفّذت شعبة المعلومات في بيروت، تحت غطاء القرارات الحكومية، وبرئاسة رئيس مكتب فرع بيروت، الرائد رامي شقير، إشارةً قضائيةً في شقّة بالأشرفية وُجدت فيها أجهزة «بايجر». ثم تعرّض شقير وعناصر الفرع لحملة إعلامية قادتها أبواق «حزب الله»، لأنه أدّى عمله، متّهمين إياه بالعمالة لجهات خارجية عبر ما أسموه «تسريب داتا المواطنين».

في الأثناء، يخشى اللبنانيون أن تكون الحملة على الداخلية في بيروت محاولةً للانتقال من الحديث عن بيروت منزوعة السلاح إلى الحديث عن بيروت خالية من عمليات السلب والسرقة، بهدف تخفيض سقف القرار السياسي، في عهد يُعوَّل عليه لاستعادة الشرعية اللبنانية.

في عهد التسوية الرئاسية بين «التيار» و«المستقبل» و«الحزب»، لم يكن عمل شعبة المعلومات في مكافحة الفساد والسلاح غير الشرعي ينسجم مع حسابات أطراف التسوية

آراء

سنة من الكتابة في «نداء الوطن»: حين تتحوّل الكلمة إلى مسؤولية وطنية

العميد المتقاعد جوني خلف



الانتماء إلى لبنان يجب أن يتحول إلى التزام بالدفاع عن سيادته

ليست كل المحطات في حياة الإنسان مرتبطة بعمر أو بمنصب أو بإنجاز مادي. ثمة محطات تقاس بما تتركه في الوجدان، وبما تضيفه إلى التجربة الإنسانية والفكرية، وبما تمنح الإنسان من فرصة ليعيد اكتشاف نفسه من زاوية مختلفة. ومرور سنة على تجربتي في الكتابة في جريدة «نداء الوطن»، هو بالنسبة إليّ إحدى هذه المحطات التي تستحق التوقف عندها، لا للاحتفال بالعدد، بل للتأمل في المعنى.

أكثر من خمسين مقالة كتبتها خلال سنة واحدة. خمسون محطة من التفكير والبحث والقراءة والتحليل والموقف. خمسون مرة وجدت نفسي أمام ورقة بيضاء، أحاول أن أختصر فيها هواجس وطن، وأن أعبّر عن قناعات لا أريد لها أن تبقى حبيسة الأفكار، وأن أضع أمام القارئ ما أراه حقيقة تستحق النقاش، وموقفًا يستحق الدفاع عنه، وسؤالا لا يجوز الهروب منه.

لم أدخل عالم الكتابة الصحافية من بوابة الاحتراف الأدبي، ولم تكن الصحافة محطتي المهنية الأولى. لقد أمضيت سنوات طويلة في المؤسسة العسكرية، حيث تعلّمت أن المسؤولية ليست شعارًا، وأن القرار لا ينفصل عن نتائجه، وأن الانضباط والالتزام واحترام المؤسسات ليست خيارات ظرفية، بل قواعد تقوم عليها الأوطان، وخضت في حياتي محطات وطنية وعسكرية واجتماعية وسياسية راكمت لديّ تجارب ورؤى وأسئلة كثيرة لكنني اكتشفت مع الكتابة، أن هناك ساحة أخرى يمكن للإنسان أن يخدم فيها وطنه، ساحة لا تستخدم فيها الرتبة ولا الأوامر، بل الحجة والفكرة والكلمة.

كانت تجربتي الأولى في الكتابة المنتظمة تجربة تحمل شيئًا من التحدي وشيئًا أكبر من المسؤولية. فأن تكتب لنفسك أمر، وأن تضع أفكارك أمام الرأي العام مختلف تمامًا. عندما تكتب، تصبح مسؤولا عن كل كلمة، وعن كل استنتاج، وعن كل موقف تتبناه. لا يكفي أن تكون مقتنعًا بما تقول، بل عليك أن تبحث وتقرأ وتدقق وتناقش، وأن تكون مستعدًا للدفاع عن رأيك بالحجة والمنطق. فالكتابة ليست استعراضًا للمعلومات، ولا سباقًا في إطلاق الأحكام، ولا وسيلة لاسترضاء الجمهور، بل ممارسة فكرية وأخلاقية تتطلب شجاعة الاعتراف بالحقيقة، حتى عندما تكون الحقيقة غير مريحة.

ومن هنا، أستطيع القول إن هذه السنة لم تكن سنة مقالات فقط، بل سنة تعلّم واكتشاف وتطور. تعلّمت أن الفكرة الجيدة تحتاج إلى بحث عميق، وأن الكلمة القوية لا تحتاج بالضرورة إلى صوت مرتفع، وأن المقالة الناجحة ليست تلك التي تصنع ضجيجًا عابرًا، بل تلك التي تترك أثرًا في عقل القارئ وتدفعه إلى التفكير. وتعلّمت أيضًا، أن الاختلاف في الرأي لا يلغي الاحترام، وأن النقد لا يعني الخصومة، وأن من حق الكاتب أن يكون حادًّا في موقفه، شرط أن يبقى منضبطًا في حجته، أمينًا في معلوماته، وعادلا في قراءته.

أما «نداء الوطن»، فهي ليست بالنسبة إليّ مجرّد منبر أنشر من خلاله مقالاتي، بل مساحة إعلامية أجد فيها قيمة الكلمة الحرة، وأهمية الرأي المستقل، وضرورة إبقاء الشأن الوطني في صدارة الاهتمامات. فالصحافة في المجتمعات التي تمر بأزمات عميقة لا يمكن أن تكون مجرد ناقل للأحداث، بل يجب أن تكون شريكًا في مسايلة السلطة، وكشف مكامن الخلل، والدفاع عن الحقيقة، وفتح النوافذ أمام الأفكار التي قد لا تجد طريقها بسهولة إلى النقاش العام.

وفي زمن أصبحت فيه وسائل التواصل الاجتماعي قادرة على تحويل الشائعة إلى خبر، والانفعال إلى موقف، والاتهام إلى حكم، تزداد أهمية الصحافة المسؤولة. لم يعد التحدي في الوصول إلى المعلومة فحسب، بل في التمييز بين المعلومة والرواية، وبين الحقيقة والتضليل، وبين التحليل والتعبئة. وهنا تكمن قيمة المؤسسات الإعلامية التي تتمسك بهويتها المهنية، وتحافظ على مساحة للرأي، وتدرك أن حرية التعبير لا تنفصل عن المسؤولية.

ولعل ما يجعل هذه التجربة أكثر أهمية بالنسبة إليّ هو طبيعة المرحلة التي يمر بها لبنان. فنحن لا نعيش أزمة سياسية عابرة، ولا مجرد تعثر اقتصادي يمكن تجاوزه ببعض القرارات المالية. نحن أمام أزمة دولة ومؤسسات وسيادة وهوية وطنية، وأمام سؤال جوهري يتعلق بمستقبل الكيان اللبناني نفسه. أي لبنان نريد؟ دولة تحكمها المؤسسات والقوانين، أم ساحة تتنازعها المشاريع والمحاور؟ دولة تمتلك قرار الحرب والسلم، أم دولة يبقى قرارها موزّعًا بين سلطات متناقضة؟ جيش واحد يحمي جميع اللبنانيين، أم واقع تتعايش فيه مؤسسات الدولة مع قوى مسلحة خارج سلطتها؟

هذه الأسئلة لم تكن غائبة عن مقالاتي، بل شكّلت جزءًا أساسيًا من هواجسي الفكرية والوطنية. فالانتماء إلى لبنان لا يمكن أن يكون مجرد عاطفة، بل يجب أن يتحول إلى التزام بالدفاع عن سيادته واستقلاله ووحدة مؤسساته. والإيمان بالدولة ليس موقفًا سياسيًا موسميًا، بل قناعة راسخة بأن لا وطن يمكن أن يستقر في ظل تعدد القرارات السيادية، ولا مجتمع يمكن أن يطمئن عندما يصبح القانون قابلا للتطبيق على فئة ومستثنى لفئة أخرى.

لقد كتبت من موقع المواطن الذي يحمل تجربة عسكرية طويلة، ومن موقع الإنسان الذي عايش محطات دقيقة من تاريخ لبنان، ومن موقع الباحث الذي يحاول أن يقرأ الأحداث في سياقها السياسي والاستراتيجي، لا أن يكتفي بوصف نتائجها. لم أكتب لأرضي الجميع، لأنني أدرك أن المقالة التي تحاول إرضاء الجميع قد تفقد هويتها. ولم أكتب بحثًا عن تصفيق أو موقع أو مكسب، بل لأنني أؤمن بأن الصمت أمام الخطأ قد يتحول، مع الوقت، إلى شكل من أشكال المشاركة فيه.

وفي المقابل، لم أعتبر يومًا أن امتلاك الموقف يعفيني من واجب الإصغاء إلى الرأي الآخر. فالثقافة الحقيقية لا تبدأ عندما نسمع من يشبهنا، بل عندما نمتلك القدرة على مناقشة من يختلف معنا. والسياسة التي لا تتسع للنقد تتحول إلى عقيدة مغلقة، والإعلام الذي لا يقبل السؤال يفقد رسالته، والكاتب الذي يعتقد أنه يمتلك الحقيقة وحده يكون قد أغلق الباب أمام التطور الفكري.

أكثر من خمسين مقالة تعني أيضًا أنني وضعت نفسي أمام امتحان الاستمرارية. فالكتابة ليست حماسة يوم أو موقف ساعة، بل التزام يتجدد مع كل حدث، ومع كل تطور، ومع كل قضية تستحق أن تُطرح. وفي كل مرة كنت أحاول أن أقدم للقارئ شيئًا يتجاوز الخبر، وأن أربط الحدث بخلفياته وتداعياته، وأن أطرح الحلول إلى جانب النقد. لأنني أؤمن بأن دور الكاتب لا ينتهي عند تشخيص الأزمة، بل يبدأ أيضًا عند البحث عن مخارجها.

وإذا كان لي أن أتوجه بكلمة تقدير في هذه المناسبة، فهي إلى أسرة «نداء الوطن»، إدارةً ورئاسة تحرير ومحررين وزملاء، على توفير هذه المساحة التي منحتني فرصة التعبير عن أفكاري، وخوض هذه التجربة الصحافية، وأن أكون جزءًا من منبر أعتز بالكتابة على صفحاته فالصحافة ليست مجرد علاقة بين كاتب وجريدة، بل شراكة في حمل رسالة، ومسؤولية مشتركة تجاه القارئ والوطن.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من قرأ وناقش وانتقد ووافق أو اختلف. فالقارئ ليس متلقيًا سلبيًا، بل شريك في صناعة الوعي، والتفاعل مع المقالات، سواء أكان مؤيدًا أم معترضًا، هو ما يمنح الكلمة حياتها ويخرجها من حدود الورق إلى فضاء النقاش العام.

اليوم، وأنا أحتفل بمرور سنة على هذه التجربة، لا أعتبر أنني أنهيت مرحلة، بل إنني بدأت مرحلة أكثر نضجًا ومسؤولية. فالخمسون مقالة ليست نهاية الطريق، بل بداية التزام أعمق بالبحث والقراءة والتحليل والكتابة. وما زالت أمامنا قضايا كثيرة تستحق النقاش، وحقائق تستحق الإضاءة، وأسئلة وطنية لا يجوز أن تسقط من جدول اهتماماتنا.

أؤمن أن الأوطان لا تُبنى بالسلاح وحده، ولا بالشعارات وحدها، ولا بالخطابات التي تنتهي بانتهاء المناسبات. تُبنى بالعقل والوعي والمؤسسات والقانون، وبأجيال تعرف أن الحرية مسؤولية، والسيادة قرار، والمواطنة التزام. وتُبنى أيضًا بالكلمة التي ترفض التنازل عن الحقيقة، ولا تخشى مواجهة الخطأ، ولا تفقد الأمل مهما اشتدت الأزمات.

قد لا تغيّر مقالة واحدة مسار وطن، لكن عشرات المقالات الصادقة تستطيع أن تساهم في بناء وعي، وأن تفتح بابًا للنقاش، وأن تحفظ الذاكرة الوطنية من التزييف والنسيان. وهذا، بالنسبة إليّ، هو المعنى الأعمق للكتابة.

سنة مضت، وأكثر من خمسين مقالة كُتبت، لكن القناعة التي انطلقت منها لم تتغيّر: لبنان يستحق دولة تليق بتضحيات أبنائه، وصحافة تليق بحريته، وكلمة لا تساوم على الحقيقة.

إلى «نداء الوطن»... شكرًا لأنكم منحتم الكلمة مساحة، ولأنكم كنتم جزءًا من تجربة أعتز بها. وإلى القارئ، أعده بأن تبقى الكلمة حاضرة، وأن يبقى الموقف واضحًا، وأن تبقى الكتابة بالنسبة إليّ مسؤولية قبل أن تكون توقيعًا على مقالة.

فالأوطان لا تحتاج فقط إلى من يحبها، بل إلى من يجرؤ على قول الحقيقة من أجلها.

أنطوان فرح

الودائع...دقت ساعة الحقيقة

هل انتهت جولة المفاوضات بين وفد صندوق النقد الدولي والمسؤولين اللبنانيين في بيروت إلى اختراق فعلي يمكن البناء عليه للتوصل إلى اتفاق؟

من الواضح أن نتائج هذه الجولة لم تصل بعد إلى مستوى الاتفاق على القضايا الأساسية. وتكشف الملفات المطروحة أن جوهر المشكلة لا يزال مرتبطاً بمجموعة معقدة من الملفات.

في هذا السياق، تبرز أولى العقد في مسألة تراتبية الحقوق والمطالبات وإعادة رسملة المصارف. فمصرف لبنان يرى أن قانون معالجة أوضاع المصارف صُمّم أساساً لمعالجة حالات التعثر الفردية، وليس لمعالجة أزمة نظامية. لذلك، يدعو إلى أن يتضمن قانون الاستقرار المالي واسترداد الودائع إطاراً قانونياً يسمح بمعالجة جماعية ومتزامنة للقطاع المصرفي، مع احترام تراتبية المطالبات وتحديد آليات توزيع الخسائر وإعادة الرسملة.

لكن الخلاف الأكثر حساسية في هذا الملف يتعلق بمصير الرساميل التي ضختها المصارف بنسبة 20% بعد اندلاع الأزمة. صندوق النقد يطالب بشطب هذه المساهمات بالكامل، فيما يتمسك مصرف لبنان بالاعتراف بها كأدوات رأسمالية ضمن الشريحة الأولى الإضافية (AT1) ، وليس كأسهم عادية ضمن رأس المال الأساسي المشترك (CET1)ويعتبر أن شطبها بالكامل، بعدما جرى ضخها استجابة لمتطلبات رقابية فرضها، من شأنه أن يضرب مصداقية السلطة الرقابية ويقوّض الثقة بأي متطلبات مستقبلية لإعادة الرسملة.

العقدة الثانية، تتمثل في الالتزامات المالية المترتبة على الدولة تجاه مصرف لبنان. فقد اقترح الأخير اعتراف بمبلغ 25 مليار دولار، على أن تتم تسويته إما من خلال سندات خزينة دائمة، وإما عبر أداة دين من دون فوائد يُسدّد أصلها تدريجياً.

وفي حين أبدت الحكومة موافقة مبدئية على الالتزام بتسديد مبلغ سنوي، فإنها لا تزال متحفظة عن الاعتراف بكامل المبلغ المطالب به.

في المقابل، برز تفاهم أولي حول إمكان تسديد ما يصل إلى 100 ألف دولار لكل مودع، على أن يُحتسب هذا السقف على أساس مجموع ودائعه لدى جميع المصارف، وليس لكل حساب على حدة. ووفق الإطار المطروح، يفترض أن يتمكن نحو 90% من المودعين من استرداد مستحقاتهم خلال أربع سنوات، مع حسم المبالغ التي سبق أن تقاضوها بموجب التعميمين 158 و166. أما المبالغ المتبقية ضمن السقف المقترح، فتُسدّد على مدى خمس إلى ست سنوات عبر أقساط شهرية منتظمة.

وتبرز احتياطات الذهب كإحدى المسائل الحساسة في المفاوضات. مصرف لبنان يصرّ على أن أي استخدام محتمل للذهب مستقبلاً يحتاج إلى ترخيص تشريعي، وأن أي عائدات قد تنتج من تحويل جزء منه إلى أصول مالية مدرّة للدخل يجب أن تخضع حصراً لتغطية حصة مصرف لبنان من التزاماته تجاه المودعين.

في المقابل، تطرح الحكومة إمكان الاستفادة من جزء من احتياطات الذهب لتمويل إعادة الإعمار أو مشاريع البنية التحتية، وهو طرح يثير تساؤلات حول أولوية حماية حقوق المودعين في أي مقاربة مستقبلية.

بين هذه الملفات الأربعة، تبدو المفاوضات أمام مهمة صعبة يتطلب نجاحها أن تحزم الدولة أمرها، وتعترف بمسؤوليتها كاملة، من خلال الالتزام بدفع ديون كانت في الأساس وراء الانهيار المالي الشامل المستمر منذ 7 سنوات.

خطة جديدة لإحياء الاستكشاف النفطي: استخراج الغاز يبدأ بين 2031 و2032

في ظل التحوّلات الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة التي تشهدها المنطقة، وما تفرضه من إعادة رسم لخريطة الطاقة والاستثمارات المرتبطة بها، تبرز أمام لبنان فرصة لإعطاء زخم جديد لملف النفط والغاز، والبناء على الأسس القانونية والمؤسساتية التي أرستها الهيئة خلال السنوات الماضية. فالتطورات المتلاحقة في أسواق الطاقة الإقليمية والدولية تفرض مقاربة جديدة لهذا القطاع، لا تقتصر على تعزيز الشراكة مع الشركات العالمية، بل تتطلب أيضًا تحديث الإطار القانوني والتنظيمي، وتعزيز القدرات الوطنية، ووضع استراتيجية واضحة تتيح الاستفادة من الفرص المتاحة.

رماح هاشم

تعمل هيئة إدارة قطاع البترول، بدعم ورعاية مباشرَين من وزير الطاقة والمياه جو الصدي، على إعداد خطة تطوير قطاع الاستكشاف والإنتاج (USDP) 2026–2032، وهي خطة استراتيجية تهدف إلى إعطاء زخم لملف الاستكشاف النفطي والغازي في لبنان، على أن تُنجز قبل نهاية عام 2026، استنادًا إلى دراسات فنية وقانونية مفصّلة، تتضمن مقترحات لتعديلات قانونية وتشريعية تمهيدًا لتسريع تنفيذها. وتأتي هذه الخطوة في سياق مساعٍ لإطلاق كامل إمكانات القطاع، وتهيئة الظروف اللازمة لجذب الاستثمارات وتوسيع الأنشطة الاستكشافية. ومن أبرز ما تحمله الخطة هدفٌ طموح يتمثّل في تمكين الدولة من تنفيذ أنشطة استكشافية بشكل مباشر.

وفي حديثه إلى «نداء الوطن»، يؤكد رئيس هيئة إدارة قطاع البترول المهندس فوزي خليفة أن «اكتمال فريق الهيئة في آب 2026 شكّل محطة أساسية لإطلاق مرحلة جديدة من العمل»، مثمّنًا الدور الأساسي لوزير الطاقة والمياه جو الصدي، الذي أُنجزت التعيينات بجهوده، ويواكب عمل الهيئة عن كثب ويوفّر لها الدعم والتوجيه اللازمين».

ويضمّ مجلس إدارة الهيئة، إلى جانب رئيسه خليفة، رئيس وحدة الشؤون التقنية والهندسية، كلا من: غابي دعبول، رئيس وحدة الشؤون القانونية، وسام الذهبي، رئيس وحدة الشؤون الاقتصادية والمالية، غريس رشيد، رئيسة وحدة الجودة والصحة والسلامة والبيئة، وسام شباط، رئيس وحدة الجيولوجيا والجيوفيزياء، وجان بول صيّاغ، رئيس وحدة التخطيط الاستراتيجي.

ويكشف خليفة أن «الهيئة عقدت، فور اكتمال فريقها، خلوة عمل وضعت خلالها خطة تفصيلية لتطوير القطاع، ترتكز على مراجعة القوانين والأنظمة الناظمة له وتحديثها، والتحضير لإطلاق دورة تراخيص جديدة يُتوقّع أن تنطلق في منتصف عام 2027، تتلاءم مع المستجدات الدولية والتطورات التي يشهدها قطاع الطاقة».

ويلفت إلى أن «الخطة تشمل أيضًا إعداد استراتيجية للتواصل والتسويق، تهدف إلى إبراز الفرص الاستثمارية في قطاع البترول اللبناني أمام الشركات العالمية والمستثمرين، بالتوازي مع تسريع أعمال الاستكشاف في البلوك رقم 8. كما تتضمن إحياء الاستكشاف في البر اللبناني عبر وضع إطار تشريعي خاص به، وتعزيز القدرات الوطنية وصولا إلى الاستكشاف الحكومي، بما يمكّن الدولة من تنفيذ أنشطة استكشافية بصورة مباشرة، فضلا عن تعزيز التعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، والتواصل مع المرجعيات السياسية والاقتصادية لتأمين مظلة وطنية داعمة».

هدف طموح لنقلة نوعية

يضع خليفة هدف الاستكشاف الحكومي في صدارة أولويات الهيئة، واصفًا إيّاه بالهدف الطموح الذي من شأنه إحداث نقلة نوعية في إدارة الثروة البترولية.

ويوضح أن «المقصود هو الوصول إلى مرحلة تصبح فيها الدولة اللبنانية، عبر الهيئة، قادرة على استقدام حفارات وتنفيذ آبار استكشافية بنفسها»، مشددًا على أن «الحديث هنا يتعلق بآبار استكشافية وليس إنتاجية». ويرى أن «امتلاك هذه القدرة يتيح للبنان توسيع نطاق أعمال البحث والاستكشاف، وتوليد بيانات جيولوجية إضافية تعزّز معرفته بإمكاناته النفطية والغازية. كما أن هذه البيانات تُغني المعلومات المتاحة أمام الشركات الدولية وتزيد من جاذبية المناطق المعروضة للاستثمار، ما يجعل الاستكشاف الحكومي عاملا مكمّلا للشراكات الدولية ومحفّزًا لها، يستفيد من خبرات الشركات المتخصصة ويفتح أمامها فرصاً جديدة. ويستدعي تحقيق هذا الهدف إطارًا قانونيًا واضحًا، يندرج ضمن التعديلات التشريعية التي تعمل عليها الهيئة».

الاستكشاف في البر

يولي خليفة أهمية خاصة لإحياء الاستكشاف في البر اللبناني، الذي تعود أعمال التنقيب فيه إلى منتصف القرن الماضي، معتبرًا أنه «يشكّل مساحة واعدة تستحق أن تُستكشف إمكاناتها بصورة منهجية وفق المعايير الحديثة». ويوضح أن «الهيئة تعمل على إعداد إطار تشريعي خاص بالأنشطة البترولية في البر، يحدد آليات الترخيص والرقابة، ويراعي الخصوصيات البيئية والاجتماعية والملكيات الخاصة، بما يتيح فتح هذا المجال أمام الاستثمار».

ويرى أن «الاستكشاف البري يتكامل مع هدف الاستكشاف الحكومي، إذ إن كلفته الأدنى مقارنة بالاستكشاف البحري تجعله مجالا مناسبًا لتنفيذ أنشطة استكشافية مباشرة من قبل الدولة، إلى جانب استقطاب شركات متخصصة في هذا النوع من الأعمال، بما يوسّع قاعدة الشركاء ويعزّز معرفة لبنان بإمكاناته البترولية بوجه أدق».

التعاون مع الشركات العالمية

في ما يتعلق بموقع لبنان على خريطة الاستكشاف في شرق المتوسط، يشير خليفة إلى أن «المنطقة المحيطة به تشهد نشاطًا ملحوظًا في مجال التنقيب عن النفط والغاز، ولبنان يمتلك المقومات التي تؤهّله ليكون جزءًا فاعلا من هذا الحراك. وفي هذا الإطار، تتخذ الهيئة خطوات عملية لتعزيز حضوره، من خلال المشاركة في المؤتمرات وعقد الاجتماعات مع الشركات الدولية والدول المعنية، ولا سيما قبرص، بهدف التحضير لإطلاق دورة تراخيص جديدة وفتح المجال أمام استثمارات إضافية».

وفي إطار استراتيجية التواصل والتسويق، يكشف خليفة أن «الهيئة تعمل على تنظيم «يوم لبنان» (Lebanon Day)، كمنصة مخصّصة لعرض الفرص الاستثمارية في قطاع البترول اللبناني أمام الشركات العالمية والمستثمرين، وتقديم البيانات الفنية والإطار التشريعي المحدَّث ورؤية الخطة». ويعتبر أن هذا «الحدث يشكّل محطة أساسية في التمهيد لدورة التراخيص المقبلة، إذ يتيح تواصلا مباشرًا مع الشركات، ويعزّز حضور لبنان على خريطة الاستثمار في قطاع الطاقة في شرق المتوسط».

ويؤكد أن «الرهان يتمثل في توسيع قاعدة الشركات العالمية العاملة في لبنان، وإبراز الفرص المتاحة أمامها»، لافتًا إلى أن «الشراكة القائمة مع ائتلاف الشركات بقيادة «توتال إنرجيز» وعضوية «قطر للطاقة» و«إيني» تشكّل ركيزة أساسية، إلى جانب السعي إلى استقطاب شركات أخرى في المرحلة المقبلة، في ظل بيئة تشريعية واستثمارية محفّزة».

وعلى المستوى السياسي، يكشف خليفة أن «الهيئة أطلقت مسارًا تشاوريًا مع الكتل النيابية والقوى السياسية حول توجّهات الخطة ومحفّزاتها الأساسية، ولاقت الأهداف المطروحة ترحيبًا وتعاونًا من الكتل التي جرى التشاور معها». ويضيف أن «الهيئة تعتزم العمل على إصلاحات وتعديلات تشريعية قبل نهاية العام، وهي تستكمل مشاوراتها مع سائر الكتل النيابية والقوى السياسية، على أن تُعرض الخطة فور استكمالها على الرؤساء الثلاثة، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، تمهيدًا للانتقال إلى مرحلة التنفيذ».

البلوك 8 في صدارة الأولويات

على المستوى التنفيذي، يشدد خليفة على أن «تسريع أعمال الاستكشاف في البلوك رقم 8 يشكّل إحدى الأولويات الأساسية للهيئة»، مؤكدًا أنها «تعمل على استعجال الخطوات المطلوبة بالتعاون مع ائتلاف الشركات الذي تقوده «توتال إنرجيز» ويضم «قطر للطاقة» و«إينيه»، بهدف دفع العمل قدمًا وإنجاز المرحلة الاستكشافية»، منوّهًا بتعاون وزيرة البيئة تمارا الزين التي ساهمت في تسريع إجراءات دراسات تقييم الأثر البيئي، بما ينعكس إيجابًا على الجدول الزمني للأعمال.

ويتوقع إنجاز هذه الأعمال خلال عامَي 2028 و2029، معتبرًا أن «هذا الموعد يحظى باهتمام مختلف المعنيين بالقطاع، نظرًا إلى أهميته في تحديد المسار المستقبلي للاستكشاف في لبنان».

وفي موازاة ذلك، يلفت خليفة إلى أن «عامَي 2031 و2032 يشكّلان محطتين أساسيتين في الرؤية المستقبلية للقطاع، إذ يُتوقع أن يرتبط بهما بدء إنتاج الغاز، وهو ما ينسجم مع الأفق الزمني لخطة تطوير قطاع الاستكشاف والإنتاج 2026–2032». ويؤكد «أهمية هذين الموعدين بالنسبة إلى مستقبل قطاع البترول اللبناني، في ظل الرهان على الانتقال من مرحلة الدراسات والتراخيص والاستكشاف إلى مرحلة الإنتاج الفعلي».

ويبين تحديث التشريعات، والتحضير لدورة تراخيص جديدة، وتعزيز القدرات الوطنية وصولا إلى الاستكشاف الحكومي، وتسريع العمل في البلوك 8، وإحياء الاستكشاف في البر، تسعى هيئة إدارة قطاع البترول إلى إطلاق كامل إمكانات القطاع. ويبقى إنجاز الإصلاحات التشريعية المطلوبة، بالتعاون مع مختلف المؤسسات والقوى السياسية، المدخل الأساسي لتحويل الإمكانات النفطية والغازية إلى فرصة اقتصادية فعلية للبنان، بالشراكة مع الشركات الدولية.

خليفة: الهيئة تعمل على إعداد إطار تشريعي خاص بالأنشطة البترولية في البر

دعوة لحضور جمعية عمومية عادية

يتشرّف مجلس إدارة **شركة هابي فاميلي ذي ليجور كلوب ش.م.ل.** بدعوة المساهمين لعقد جمعية عمومية عادية يوم الجمعة ٢٠٢٧/٢/١٩ السّاعة ٨ مساءً في مركز الشركة

للمصادقة على ميزانيات ٢٤ - ٢٥ وحساباتهما وإبراء ذمّة مجلس الإدارة عن أعمالهم والبحث بمواضيع مختلفة.

أميركا اللاتينية تستقطب الاستثمارات وتعجز عن تحويلها الى نمو اقتصادي



قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة في أميركا اللاتينية 3 تريليونات دولار

تستقطب أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة، إلا أن هذا التدفق لا يعود بالنفع على اقتصاداتها المحلية بالقدر نفسه الذي يعود به في مناطق أخرى من العالم. فلو كان له تأثير مماثل، لكانت صادرات المنطقة قد ارتفعت بنسبة تصل إلى 20%.

في عام 2024، بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة في المنطقة حوالي 3 تريليونات دولار، أي ما يعادل 44% من ناتجها المحلي الإجمالي، مقارنةً بـ 25% في آسيا الناشئة و21% في أوروبا الناشئة. ومع ذلك، لا تتجاوز نسبة التجارة 52% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، مقارنةً بـ 65% في تلك الدول النظيرة.

تُساهم الشركات متعددة الجنسيات برأس المال والتكنولوجيا والخبرة، وتُتيح الوصول إلى الأسواق الخارجية، إلا أن تحقيق هذه الفوائد يعتمد على بيئة عمل هذه الشركات وقدرتها على استيعابها. ففي حال ضعف هذه القدرة، تستحوذ المنطقة على حصة أقل من المكاسب المحتملة في التجارة والإنتاجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي، وبالتالي على حصة أقل من تحسين مستويات المعيشة الذي يُحققه.

الترابط بين الاستثمار والتصدير

عادةً ما يُعزز الاستثمار الأجنبي والتجارة بعضهما بعضًا. إذ يُمكن للشركات الأجنبية توسيع قدرتها التصديرية، وتوفير التكنولوجيا والخبرات الإدارية، وربط الموردين المحليين بشبكات الإنتاج الدولية. كما يُمكنها زيادة الطلب على المدخلات المستوردة. وبدورها، يُمكن للأداء التصديري القوي جذب المزيد من الاستثمارات من خلال الإشارة إلى قاعدة إنتاج تنافسية وإمكانية وصول موثوقة إلى الأسواق الخارجية.

يُشير تحليل صادر حديثاً لبيانات ثنائية مُفصلة إلى أنه في مناطق أخرى مُماثلة، تُتبع زيادة بنسبة 10% في الاستثمار الأجنبي المباشر بزيادة تتراوح بين 1 و2% في الصادرات والواردات ضمن القطاع نفسه ومع بلد المستثمر. أما في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن هذه الروابط أضعف ويصعب رصدها. يظل الارتباط بالصادرات أضعف حتى عند احتساب الصادرات إلى دول أخرى والآثار غير المباشرة على مختلف القطاعات.

تشير التحليلات إلى أن صادرات أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد ترتفع بنسبة تصل إلى 20% إذا كان تأثير الاستثمار الأجنبي على التجارة مماثلاً لما هو عليه في الاقتصادات المماثلة، دون أي زيادة في الاستثمار أو تغيير في القطاعات المستفيدة منه. هذا مؤشر توضيحي، وليس تنبؤًا بالمكاسب الناتجة عن إصلاحات محددة.

قطاع التصنيع

يُظهر قطاع التصنيع أكبر فجوة في استجابة الصادرات للاستثمار الخارجي، وأكبر مكاسب تصديرية محتملة من سدّ هذه الفجوة. هذا هو القطاع الذي يرتبط فيه الاستثمار الأجنبي عادةً بأقوى الروابط مع إنتاج التصدير وسلاسل القيمة العالمية.

أحد تفسيرات ضعف استجابة الصادرات هو تركيز العديد من المصنّعين الأجانب على الأسواق المحلية. ففي المنطقة، يبيع المصنّعون الأجانب عادةً حوالي 81% من إنتاجهم محليًا، مقارنةً بـ 48% في جنوب شرق آسيا. لكن هذا التوجه المحلي قد يعكس في حد ذاته قيودًا على الإنتاجية والقدرة التنافسية للصادرات، مما يجعل خدمة السوق المحلية أكثر جاذبية من استخدام الدولة كمنصة للتصدير.

تعزيز البيئة المحلية

يشير التحليل إلى أن قدرة السوق المحلية على استيعاب التكنولوجيا والمعرفة هي السبب الرئيسي لضعف العلاقة بين الاستثمار والتصدير في المنطقة. ومن شأن مضاهاة الاقتصادات النظيرة في هذا المجال أن يعزز أداء المنطقة بشكل ملحوظ. تُعدّ القدرات المحلية أساسية لتحقيق إمكانات الاستثمار التصديرية. إذ يُحقق استثمار الأجنبي مكاسب تصديرية أكبر عندما تتمكن الشركات المحلية من تبني تكنولوجيا ومعرفة الشركات متعددة الجنسيات والاستفادة من علاقاتها السوقية. وتساعد شبكات الموردين الموثوقة، والخدمات اللوجستية الفعّالة، والعمالة الماهرة، وإمكانية الوصول إلى التمويل، والمؤسسات الفاعلة، الشركات المحلية على تلبية المعايير العالمية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. كما أن كفاءة الخدمات اللوجستية مهمة أيضاً. فحتى الشركات المنتجة قد تواجه صعوبة في التصدير عندما تكون تكاليف النقل مرتفعة، والإجراءات الجمركية بطيئة، أو البنية التحتية غير موثوقة.

فتح آفاق لمكاسب أكبر

يجب أن تُكمّل القدرات المحلية المعزّزة بتخفيض الحواجز أمام التجارة والاستثمار. فاللوائح غير المتوقعة، والقيود المفروضة على تدفقات رأس المال عبر الحدود، وارتفاع تكلفة المدخلات المستوردة، كلها عوامل قد تُثني عن الاستثمار الأجنبي وتزيد من صعوبة التصدير. يمكن لقواعد أكثر وضوحًا، وانفتاح مالي أكبر، واستقرار اقتصادي كلي، وسهولة الوصول إلى المدخلات والآلات المستوردة، واستخدام أكثر فعالية لاتفاقيات التجارية، أن تساعد الشركات على الانضمام إلى شبكات الإنتاج الدولية.

وتُظهر التجارب في المنطقة المكاسب المحتملة. ففي بيرو، أدى خفض الرسوم الجمركية على الآلات والمدخلات الوسيطة المستوردة إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

3 تريليون دولار قيمة الاستثمارات الأجنبية في المنطقة

اعلانات رسمية

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب بلال سعيد الزين بصفته وكيل عن نبيهه عادل جعفر وحسن محمد الرضا ومحمد حسن الرضا وحمزي حسن الرضا بصفتهم مشترين سندات تمليك بدل عن ضائع باسم كل من / محمد سعد الدين شاتيلا وسعد الدين سعد الدين شاتيلا وريما ابراهيم جديد خزامة وخالد يوسف بك شاتيلا وعزة يوسف بك شاتيلا ومحي الدين يوسف شاتيلا بالقسم G 8 من العقار 4384 منطقة المزرعة العقارية
للمعترض 15 يوم للمراجعة
امين السجل العقاري في بيروت بالتكليف
جويس عقل

إعلان
صادر عن محكمة الإفلاس في جبل لبنان في ملف اتحاد دائني عساف الخوري
يبلغ الى المطلوب ابلاغهم:
فاديا المرعبي
ميشال جبرائيل بو مطر
* داني بيطار
* جان الخوري
* جوزيف الخوري
مجهولي محل الاقامة
بتاريخ 2/6/2026، صدر قرار عن جانب القاضي المشرف ر. رندلي زغيب، في ملف اتحاد دائني عساف الخوري، الملف الإداري رقم 70/99 ، قضى باعلام الدائنين فاديا المرعبي و ميشال جبرائيل بو مطر و داني بيطار و جان و جوزيف الخوري طلب احلال السيد ستيفان الفرد منير فوزي المعروف فيليب معوّض محلّهم في بيان دبون اتحاد دائني عساف الخوري و ابداء موقفهم خلال 15 يوم من تاريخ النشر.
الكاتب احمد شمس الدين

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلبت المحامية دنيا أميل حنين وكيلة سمير هنري خياط احد ورثة كيتي جانيت جليل بستاني المالكة في العقار 2133/2 البوشرية سند تمليك بدل عن ضائع بحصة المالكة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري ليليان داغر

إعلان
من امانة السجل العقاري في المتن
طلب المحامي جورج مخائيل حنا وكيل ايلي منصور الحجل بوكالته عن منصور سبع الحجل مالك العقار 120 / 9 جل الديب سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري ليليان داغر

إعلان
من امانة السجل العقاري في المتن
طلب عمر كامل بو ذياب وكيل كل من عماد جورج غنطوس وناتالي ماري رونيه ايف كاريو المالكين وبوكالتهما عن الدائن بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل سندي تمليك بدل عن ضائع باسم المالكين وشهادة تأمين بدل عن ضائع لمصلحة الدائن في العقار 945/القسم 15 بلوك B المتصورية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري ليليان داغر

إعلان
من امانة السجل العقاري في المتن
طلبت هدى فريد قرطباوي وكيلة رندى عبدالله ابو جوده زوجة نديم سعد الدائن في القسمين 3 و 4 من العقار 1482 رومية شهادة تأمين بدل عن ضائع لمصلحة الدائن.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري ليليان داغر

إعلان
من امانة السجل العقاري في المتن
طلب بشير سليم الجميل احد ورثة سليم لطف الله الجميل مالك العقارين 182 و 194 عين التفاحة سندي تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري ليليان داغر

إعلان
من امانة السجل العقاري في المتن
طلب الياس سمير المر وكيل منصور سمير البشراوي مالك العقار 3675/5 عين سعادة سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري ليليان داغر

إعلان
من امانة السجل العقاري في المتن
طلب زافين كاغام هاوأتيان مالك العقار 173 القسم 23 بلوك B مزهر سند تمليك بدل عن ضائع باسمه.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري ليليان داغر

اعلان من أمانة السجل العقاري في جبيل
بناء لطلب السيد سليم شفيق ابو عكر بوكالته عن السيدة زينا دعيبس القادري اصدار سندات تملك بدل عن ضائع للعقار 254 البريارة ط20 - 35 - 1714 - 1793 المنصف العقارية.
للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوما.
أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

اعلان من أمانة السجل العقاري في جبيل
بناء لطلب السيد عبدو صالح صعب اصدار سندات بدل عن ضائع للعقار 1539 مقسم 7 من منطقة جبيل العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوما.
أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

اعلان من امانة السجل العقاري في كسروان
طلب الياس جورج اسطفان بموجب عقد بيع سند تمليك بدل عن ضائع عن منصور جورج اسطفان للعقار 1197 قسم 5 من منطقة ذوق مكايل.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
امين السجل العقاري ندين الحصري

طهران تفاوض بعود ثقاب... من هرمز إلى باب المندب

حين يجلس وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي اليوم في إسلام آباد لبحث التجارة وملفات أخرى، سيكون السعوديون قد أمضوا جانبًا من يوم الأحد يُتابعون أنباء صاروخين ادّعى الحوثيون أنهم أطلقوهما على مطار الملك خالد الدولي والمركز المالي في الرياض. وحين يصل غدًا الثلثاء إلى مسقط، سيرافقه سؤال مضيق هرمز، أيًّا يكن جدول أعماله المعلن. فكيف يعوّل شركاء إيران على تعهّداتها التجارية، فيما يسعى «الحرس الثوري» إلى فرض مسار على السفن عند مدخل الخليج، ويهدّد حلفاؤه مطارات السعودية وأنابيب نفطها؟

أعلن التحالف بقيادة الرياض، أمس، اعتراض صاروخين باليستيين أطلقهما الحوثيون نحو العاصمة السعودية، فضلًا عن اعتراض مسيّرات في المنطقة الشرقية ومنطقتي مكة والمدينة المنوّرة. أمّا قول الحوثيين إنّهم استهدفوا بمسيّرتين خطّ أنابيب شرق - غرب، فبقي من دون تأكيد سعودي. وللأهداف المعلنة دلالتها حتى حين تُعترض المقذوفات. ففي تشرين الأوّل، قُتل 14 شخصًا في الهجوم على مطار الملك خالد، وتوقّفت الرحلات أسبوعين. ومنذ أسبوع، ألحقت ضربة حوثية أضرارًا بناطحة سحاب تملكها «أرامكو» في الحيّ المالي، وبإدراج خطّ الأنابيب ضمن أهدافهم، يهدّد الحوثيون الطريق البرّي الذي ينقل النفط السعودي إلى البحر الأحمر من دون المرور بهرمز.

وعلى الساحل اليمني، حقّق الحوثيون مكسبًا عند باب المندب بتقدّمهم على جبهة أخرى. فبعد ستة أسابيع من القتال لاستعادة الساحل، سحبت الحكومة قوّاتها من مطار ذوباب ومنطقة باب المندب لتعزيز دفاعاتها عن عدن، مقرّها منذ خسارة صنعاء. وبعد ساعات، أصاب صاروخان حوثيان نقطة تفتيش عند المدخل الغربي للمدينة، وأصاب ثالث سوقًا شعبية في خور عميرة المجاورة، فسقط قتلى وجرحى بين المدنيين.

احتفظ الحوثيون بالمخا بعدما استعادت القوّات الحكومية ذوباب في تشرين الأوّل، ثمّ قطعوا طرقًا مؤدّية إلى تعز وتقدّموا في لحج. وأفاد أربعة مصادر عسكرية في القوّات الحكومية ومصدران حكوميان وكالة «فرانس برس» أمس بأنّ الحوثيين سيطروا على مديريّتَي المقاطرة والمضاربة، وبأنّهم يتقدّمون نحو عدن. وأوضحت المصادر أن الحوثيين يتمركزون في معسكر الخرز في المضاربة، على بُعد 60 كيلومترًا من المدينة. وفي تعز، حيث يُقيم نحو نصف النازحين من القتال الأخير، قطع الحوثيون على العائلات طريق الإغاثة والخروج. وكلّ وحدة سحبتها الحكومة لحماية مقرّها خفّفت الضغط عنهم على الساحل، فيما كسبت طهران ورقة ضغط عند مدخل البحر الأحمر.

وفي البحرين، حمل هجوم جديد توقيع «الحرس الثوري» نفسه. فقبيل فجر الأحد، أعلن أنه استهدف بستّ مسيّرات رادارًا أميركيًّا للدفاع الجوّي في قاعدة الرفاع للمروحيات، في ثاني هجوم يتبنّاه هناك منذ الجمعة. وأعلنت المنامة اعتراض الهجمات قبل بلوغ أهدافها. وجّهت طهران رسالتها إلى واشنطن عبر هدف عسكري أميركي، فيما كان على العائلات البحرينية التي أيقظتها صفّارات الإنذار أن تبحث عن مأمن.

هنا تتّضح دلالة «جغرافيا المعركة» التي توعّد رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف بأن ترسمها قوّات بلاده إذا أقدمت واشنطن على عمل عسكري جديد. ففي هرمز، ادّعى «الحرس» أن ناقلتين اصطدمتا بألغام وأنّ إحداهما غرقت. وبين هرمز وخطّ شرق - غرب وباب المندب، يطاول التهديد مسار النفط عبر الخليج وبديله عبر البحر الأحمر، بالتنسيق بين طهران وذراعها الحوثي. وبينما يطرح قاليباف شروط طهران السبعة للتفاوض، مؤكّدًا أن إيران «لن تبقى في حال لا حرب ولا سلم»، ومحذّرًا من أن «كثيرين سيتحمّلون تبعات حرب جديدة»، يُظهر «الحرس» من البحرين إلى هرمز، حجم الضرر الذي تستطيع إيران إلحاقه بجيرانها إذا تعثّر التفاهم مع واشنطن.

تملك طهران قرار توسيع المواجهة، لكن مَن يضمن لها حدود الردّ؟ نقلت وكالة «رويترز» السبت عن مصادر أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد يُحجم عن توجيه ضربات جديدة ما لم تقع استفزازات إيرانية أو حوثية، فيما تحدّثت مصادر أخرى عن اتّجاه حاملة طائرات أميركية ثالثة إلى المنطقة. وقد يكفي صاروخ حوثي واحد يُطلق من اليمن لتبديد ما يسعى عراقجي إلى تحصيله في جولته. أمّا الذين أصابهم الصاروخ في سوق خور عميرة، والذين أيقظهم الإنذار في البحرين، فقد دفعوا حصّتهم من كلفة التفاوض قبل أن يجلس الوزير إلى الطاولة.


الحوثيون حوّلوا حياة اليمنيين إلى جحيم حقيقي (أ ف ب)

نتنياهو وآيزنكوت... زعيمان وكرسي واحد

فتحت مشاورات تشكيل الحكومة الإسرائيلية بابًا جديدًا للتفاوض مع الاجتماع الذي استضافته هرتسليا أمس وجمع ممثّلين عن أحزاب «الليكود» بزعامة رئيس حكومة تصريف الأعمال بنيامين نتنياهو، و«يشار» برئاسة الرئيس المكلّف بتشكيل الحكومة غادي آيزنكوت، و«معًا» بقيادة رئيس الوزراء الأسبق نفتالي بينيت. ولم يحضر الزعماء الثلاثة شخصيًّا، بل اقتصر اللقاء، الذي استمرّ 75 دقيقة، على وفود تفاوضية، في ظلّ تمسّك نتنياهو وآيزنكوت برئاسة الحكومة ورفضهما التناوب، ما يجعل التحالف بين الحزبَين مخرجًا برلمانيًّا محتملًا، لكنّه لا يزال بعيد المنال سياسيًّا.

وعليه، كشف اجتماع هرتسليا عمق الخلافات أكثر ممّا قرّب الأطراف من تسوية، إذ يتطلّب تشكيل حكومة تجمع «يشار» و«الليكود» تنازلًا جوهريًّا من أحد الزعيمَين، لا تبدو مؤشّراته متوافرة حتى الآن. ويعود المأزق إلى نتائج انتخابات 27 تشرين الأوّل، التي منحت معسكر نتنياهو 53 مقعدًا مقابل 48 لمعسكر آيزنكوت، فيما حصد الحزبان العربيان 19 مقعدًا. ورغم تكليف الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ آيزنكوت بتشكيل الحكومة، فإنّ بلوغ الغالبية المطلوبة، وهي 61 نائبًا، يستدعي تفاهمات بين قوى متباعدة سياسيًّا.

فآيزنكوت يعرض على «الليكود» المشاركة في حكومة يرأسها، مستبعدًا عودة نتنياهو إلى السلطة خلال ولايتها. أمّا الأخير، فيتمسّك بموقعه وبإشراك جميع حلفائه، وفي مقدّمهم حزب «القوّة اليهودية» الذي يتزعّمه وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ويرفض آيزنكوت ضمّه. وهكذا، يتجاوز الخلاف توزيع الحقائب إلى صراع على قيادة الائتلاف وهويّته السياسية.

وتتعقّد التسوية مع رفض رئيس الوزراء السابق يائير لابيد، ووزير الدفاع الأسبق ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان، ورئيس حزب «الديموقراطيين» يائير غولان، أيّ حكومة يرأسها نتنياهو. وفيما يدعو غولان إلى التفاهم مع الأحزاب العربية بدلًا من التحالف مع «الليكود»، فإنّ تحفّظات بينيت وليبرمان على هذا الخيار تكشف استمرار التباينات داخل معسكر التغيير وتُضيّق هامش المناورة أمام آيزنكوت.

بالتوازي، يستكشف رئيس «يشار» فرص التعاون مع الأحزاب الحريدية، بعدما كُشف لقاء سرّي جمعه بالنائب يعقوب آشر، رئيس كتلة «يهدوت هتوراه»، وفق تقارير إسرائيلية. وقد يُتيح هذا المسار تأمين الغالبية بعيدًا من «الليكود» والأحزاب العربية، لكنّه يصطدم بالخلاف حول إعفاء طلّاب المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية.

في المقابل، يمنح استمرار حكومة تصريف الأعمال نتنياهو هامشًا للمناورة، بينما يواجه آيزنكوت ضغط المهل الدستورية وانقسامات حلفائه. وقد تشكّل مفاوضاته مع «الليكود» ورقة للضغط على الحريديم بقدر ما هي محاولة لتشكيل حكومة وحدة. وسيختبر التصويت المرتقب غدًا على إحلال النائب متان كاهانا من «يشار» محلّ رئيس الكنيست أمير أوحانا قدرة معسكر التغيير على حشد غالبية برلمانية.

أمّا في غزة، فتؤكّد التطوّرات أنّ المواجهة بين إسرائيل و«حماس» لم تُحسم بعد، رغم مرور أكثر من عام على وقف إطلاق النار. فقد أعلنت الحركة والجيش الإسرائيلي مقتل قائد لواء رفح في «كتائب القسام»، سمير أبي يونس، بغارة استهدفته السبت في المواصي بخان يونس. ويعكس استمرار الضربات هشاشة التهدئة السارية منذ تشرين الأوّل 2025، والتي لم تحسم مستقبل سلاح الحركة. وبين استمرار العمليات الإسرائيلية واحتفاظ «حماس» بمنبتها العسكرية، يبقى القطاع ساحة مواجهة مفتوحة وملفًّا شائكًا أمام أيّ حكومة إسرائيلية مقبلة.

إسرائيل تغتال قائد لواء رفح في «كتائب القسام»

أجراس الكرك تحمل إلى القبور خبر العدالة



الشرطة العسكرية أمام محكمة أمن الدولة قبيل صدور الحكم بحقّ إرهابيي الكرك (رويترز)

أعادت المجزرة الإرهابية التي استهدفت كنيسة القديس جاورجيوس للروم الأرثوذكس في بلدة حمود بمحافظة الكرك الأردنية، في 23 تشرين الأوّل الماضي، إلى الواجهة خطر الفكر التكفيري الذي ساهم في تهجير مسيحيي المشرق وتقليص حضورهم التاريخي. فقد أودى الهجوم على مراسم جنازة بحياة تسعة أشخاص وأصاب 25 آخرين، في جريمة أعادت التذكير بمآسي المجتمعات المسيحية التي دفعت ثمن التطرّف الديني وضعف سلطة القانون. لكن ما ميّز الكرك كان ردّ السلطات الأردنية التي واجهت الاعتداء بحزم أمني وقضائي، مؤكّدةً أن صون أمن المواطنين، مهما اختلفت انتماءاتهم الدينية، مسؤولية وطنية لا تقبل التهاون.

فبعد ثلاثة أيام من المجزرة، تمكّنت الأجهزة الأمنية من اعتقال المنفّذين الثلاثة، فيما توعّد الملك عبدالله الثاني الإرهابيين بأشدّ العقوبات، معتبرًا أن اعتداءهم يستهدف أمن المملكة ووحدتها. وجاء أمس حكم محكمة أمن الدولة بإعدام الجناة ليعكس جدّية السلطات في ملاحقتهم ومحاسبتهم، بعدما أدينوا بجرائم شملت القتل والتآمر والترويج لأفكار جماعة إرهابية. ورغم أن الحكم لا يزال خاضعًا لمراجعة محكمة التمييز، فإنّه حمل رسالة واضحة مفادها أن الاعتداء على أي مكوّن من المجتمع الأردني هو اعتداء على الوطن بأسره.

ومع صدور الحكم، دقّت أجراس الكنيسة التي شهدت المجزرة، فيما قصد ذوو الضحايا قبور أحبّائهم، حاملين إليهم خبر العدالة التي انتظروها منذ ذلك اليوم المشؤوم. وفي مشهد امتزجت فيه مرارة الفقد بشيء من العزاء، بدا أن القصاص، وإن عجز عن إعادة الغائبين، قادر على إنصاف ذكراهم وتخفيف وطأة الجرح. واكتسب هذا الموقف أهمية خاصة لدى مسيحيي الأردن، الذين قرّر رؤساء كنائسهم إلغاء احتفالات الميلاد حدادًا وتضامنًا مع الشهداء. فلم يكن الردّ الرسمي مجرّد إجراء لمعاقبة القتلة، بل تأكيدًا على أن الانتماء الديني لمسيحيّي الأردن لا ينتقص من حقوقهم، وأن المواطنة تبقى الأساس الذي يجمع الأردنيين ويحفظ تماسك مجتمعهم.

وتتجلّى أهمية التجربة الأردنية عند استحضار ما حلّ بمسيحيي العراق وسوريا، حيث أفضى تمدّد التنظيمات التكفيرية في ظلّ انهيار المؤسّسات أو عجزها عن ردعها، إلى تهجير جماعات عريقة وتدمير كنائس وقرى كانت جزءًا أصيلًا من تاريخ المنطقة. فمن الموصل وسهل نينوى إلى معلولا وبلدات الخابور، ساهم العنف والاضطهاد في تسريع الهجرة وتراجع الوجود المسيحي، في خسارة لم تقتصر طاولت التنوّع الحضاري للمشرق بأسره.

ومن هذه الزاوية، تواجه الحكومة السورية اختبارًا حاسمًا في تفكيك التنظيمات الجهادية ومنع تحوّل الأراضي السورية إلى ملاذ للإرهاب. فقد كشفت الضربات الأردنية في الجنوب السوري خطورة التهديدات العابرة للحدود، إذ استهدفت مواقع أفادت عمّان بأنها مرتبطة بمنفّذي مجزرة الكرك. ولم يعد كافيًا أن تعلن دمشق رفضها للتطرّف، بل بات عليها ترجمة ذلك إلى إجراءات تشمل ضبط الحدود، وتفكيك شبكات التجنيد والتمويل، وحصر السلاح بيد الدولة، ومنع تغلغل الفكر التكفيري في مؤسّساتها الأمنية والعسكرية. فالتحدّي لا يقتصر على استعادة السيطرة على الأراضي السورية، بل يتطلّب إقامة دولة تضمن حقوق جميع مواطنيها، وتمنع تكرار المآسي التي دفعت المسيحيين وسائر المكوّنات إلى الهجرة، وتحول دون تهديد أمن دول الجوار.

غير أن نجاح هذه المواجهة يبقى رهنًا بالتصدّي للجذور الفكرية للإرهاب. فالعقيدة التكفيرية التي تنزع عن المختلف حقّه في الحياة تسبق الجريمة وتوفّر لها تبريرها الديني. ولذلك، فإنّ مكافحة الإرهاب لا تكتمل من دون مواجهة خطاب التحريض، ومراجعة المناهج الدينية التي تروّج للإقصاء، وتعزيز ثقافة المواطنة والتعدّدية. والدرس الذي تقدّمه الكرك هو أن الردع الأمني والقضائي ضرورة لحماية المجتمع، لكنّه لا يغني عن تفكيك الأفكار التي تنتج العنف. فالمشرق الذي شهد اقتلاع جماعات مسيحية من أرضها لا يستطيع صون مستقبله ما لم يواجه التكفير في منابعه، ويضمن أن يكون الانتماء إلى الوطن، لا إلى العقيدة الدينية، أساس الحقوق والأمان.

مكافحة الإرهاب لا تكتمل من دون مراجعة المناهج الدينية التي تروّج للإقصاء

حقّق الحوثيون مكسبًا عند باب المندب بتقدّمهم على جبهة أخرى



رونالدو يرحل... والمشكلات تبقى: هل يتكرر سيناريو مانشستر يونايتد مع البرتغال؟

غايال خوري

إذا لم يكن رونالدو المشكلة، فمن كان؟

من مانشستر يونايتد إلى منتخب البرتغال، يبدو أن كريستيانو رونالدو يترك خلفه السؤال نفسه كلما رحل: هل كان هو المشكلة فعلاً، أم أن الأزمات أكبر من لاعب واحد؟ في أول ظهور للبرتغال بعد اعتزال رونالدو دولياً، تلقى المنتخب هزيمة قاسية أمام الدنمارك بنتيجة 4-1، في ليلة كان من المفترض أن تشهد بداية حقبة جديدة بعيداً عن قائده التاريخي. وفي المقابل، خسرت الأرجنتين أمام الأوروغواي 2-1 في أول مباراة لها بعد اعتزال ليونيل ميسي، لكن رغم تشابه المشهدين، فإن الضغوط على المنتخبين تبدو مختلفة تماماً.

ففي الأرجنتين، لم يكن أحد يتوقع أن تصبح الحياة أسهل بعد ميسي، الذي قاد بلاده إلى المجد العالمي وأصبح رمزاً لجيل كامل. أما في البرتغال، فقد أمضى منتقدو رونالدو سنوات وهم يتحدثون عن ضرورة رحيله، معتبرين أن وجوده يحد من تطور المنتخب ويمنع جيلاً موهوباً من تقديم أفضل ما لديه. واليوم، رحل رونالدو، لكن البداية لم تكن كما تمناها هؤلاء.

من مانشستر يونايتد إلى البرتغال... هل يتكرر السيناريو؟ ولعل ما حدث في مانشستر يونايتد يقدم مثالاً لافتاً. ففي عام 2022، غادر رونالدو النادي الإنكليزي بعد خلاف شهير مع المدرب الهولندي إريك تن هاغ، وسط اعتقاد بأن رحيله سيسمح للفريق باستعادة توازنه وبناء مشروع جديد بعيداً عن نجمه البرتغالي. لكن رونالدو رحل، واستمرت أزمات مانشستر يونايتد، قبل أن ينتهي الأمر بإقالة تن هاغ نفسه في تشرين الأول 2024، بعد أقل من عامين على رحيل اللاعب. واليوم، وبعد الهزيمة الثقيلة أمام الدنمارك، يبرز سؤال مثير للاهتمام: هل يتكرر السيناريو مع مدرب البرتغال، ويجد نفسه أمام المصير ذاته بعد رحيل رونالدو؟ بالطبع، لا تكفي مباراة واحدة للحكم على مستقبل المنتخب البرتغالي أو مدربه، لكن الضغوط قد تتضاعف مع كل نتيجة سلبية، خصوصاً بعدما ارتبطت إخفاقات المنتخب في السنوات الأخيرة بوجود قائده التاريخي.

وهنا يكمن الفارق بين ميسي ورونالدو. فالأرجنتين تبحث عن لاعب يعوض غياب أسطورتها، بينما تواجه البرتغال تحدياً مختلفاً: إثبات أن الجيل الحالي قادر على تحقيق النجاح الذي اعتقد البعض أن وجود رونالدو كان يعيقه. ولا يعني ذلك أن رونالدو كان دائماً على حق، أو أن وجوده كان سيمنع الخسارة أمام الدنمارك، لكنه يسلط الضوء على سهولة تحميل النجوم الكبار مسؤولية إخفاقات جماعية.


النجم البرتغالي كريستيانو رونالدو

في الأرجنتين، السؤال هو: كيف نعوض ميسي؟ أما في البرتغال، فالسؤال يبدو أكثر إحراجاً: إذا لم يكن رونالدو المشكلة، فمن كان؟ وربما تكون المفارقة الأكبر أن رونالدو، حتى بعد اعتزاله، لا يزال حاضراً في كل نقاش حول مستقبل منتخب بلاده. فهل تنجح البرتغال في إثبات أنها أقوى من دون قائدها التاريخي، أم أن رحيله سيكشف أن المشكلة لم تكن يوماً في رونالدو وحده؟

أبو هاشم والجندي بطلا J30 للتنس


الفائزون والفائزات في دورة J30 للتنس للناشئين والناشئات

حصد كريستوف أبو هاشم وهيفاء الجندي لقبي فردي الذكور والإناث في دورة «J30 World Tennis Juniors» للتنس المخصصة للناشئين والناشئات تحت 18 سنة والتي نظّمها الاتحاد اللبناني للعبة بالتعاون مع النادي اللبناني للسيارات والسياحة بإشراف الاتحاد الدولي للتنس ومشاركة 41 لاعباً ولاعبة.

وحلّ طارق الشعبي وصيفاً لفردي الذكور وماريان بريريان ثانيةً في فردي الإناث فيما تُوّج يان الفتريادس ورامي صولي بلقب زوجي الذكور أمام الثنائي الياس شرابيه وايلي ايليا. أما في زوجي الإناث فأحرزت ماريان بريريان ولما نعمان المركز الأول مقابل حلول رينا الجسر وليانا الصمد في المركز الثاني. ويحصد الفائزون والفائزات نقاطاً تُضاف إلى رصيدهم في التصنيف الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للتنس.

وحضر المباريات النهائية رئيس الاتحاد المهندس ألان صايغ ونائباه حسان الداعوق ونسيب حداد (عضو مجلس إدارة النادي اللبناني للسيارات والسياحة)، على صعيد آخر تنطلق اليوم الاثنين 16 تشرين الثاني الدورة الثانية التي ينظّمها الاتحاد اللبناني للتنس بالتعاون مع «NDU Tennis Academy»، بإشراف الاتحاد الدولي على ملاعب الأكاديمية في جامعة سيدة اللويزة بذوق مصبح.

همسات الملاعب

■ تعادل منتخب لبنان الأولمبي لكرة القدم مع نظيره العراقي (1-1) في المباراة الودية الأولى التي جمعتهما على ملعب الناصرية الدولي. ويتجدّد اللقاء بين المنتخبين غداً الثلثاء عند الثالثة عصراً بتوقيت بيروت حيث يسعى المدرب باسم مرمر إلى إتاحة الفرصة أمام أكبر عدد من اللاعبين من خلال المداورة في التشكيلة.

■ أوقفت اللجنة التأديبية التابعة للاتحاد الإسباني لكرة القدم حارس أندورا خيسوس أوونو 12 مباراة وهي العقوبة القصوى المنصوص عليها في البند التأديبي المطبّق إثر تدخّله العنيف على مهاجم تينيريفي خيسوس دي ميغيل خلال مواجهة الفريقين. وكان أوونو قد تلقّى بطاقة حمراء بسبب التدخّل الذي أدّى إلى إصابة دي ميغيل قبل أن يفارق الأخير الحياة في اليوم التالي.

■ أصدرت قاضية أميركية قراراً موقتاً بإبقاء متنزّه «إيست بوتوماك» في واشنطن مفتوحاً أمام العامة بعدما سعت إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى إغلاقه تمهيداً لتطوير ملعب الغولف الموجود فيه. ويهدف المشروع إلى تأهيل الملعب لاستضافة بطولات كبرى فيما كان مقرّراً إغلاق المتنزّه الممتد على مساحة 160 هكتاراً.

■ حسم المدرب الفرنسي السابق أرسين فينغر الجدل بشأن احتمال ترشحه لرئاسة الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» مؤكداً عدم نيته خوض الانتخابات ومنافسة الرئيس الحالي جياني إنفانتينو. ويأتي موقف فينغر لينهي التكهنات التي أثيرت حول ترشحه قبل إقفال باب تقديم الترشيحات في 18 تشرين الثاني الجاري.

■ تُوّج الروسي سيرجي بيلوستيني بلقب بطولة العالم للوزن الثقيل في رابطة المقاتلين المحترفين «PFL» بعد فوزه على مواطنه فاديم نيمكوف حامل اللقب في النزال الرئيسي لبطولة «PFL دبي» التي استضافتها صالة «كوكاكولا أرينا». وأُقيمت البطولة للمرة الرابعة في دبي إذ شهدت إقامة 13 نزالاً في الفنون القتالية المختلطة بينها خمسة نزالات رئيسية وثمانية تمهيدية بمشاركة مقاتلين من مختلف أنحاء العالم.

ناشئو لبنان يقتربون من التأهل


لاعبو منتخب لبنان للناشئين والجهاز الفني يحتفلون بالفوز على الكويت

عزّز منتخب لبنان للناشئين (دون 17 عاماً) صدارته للمجموعة السابعة في التصفيات الآسيوية بعدما حقق انتصاره الثالث تواليا بفوزه على الكويت (4-1) في اللقاء الذي أقيم على ملعب مجمع السعادة الرياضي في مدينة صلالة العُمانية، ضمن الجولة الثالثة.

ورفع المنتخب اللبناني رصيده إلى 9 نقاط من ثلاثة انتصارات منفرداً بالصدارة فيما تغلّبت عُمان على بروناي دار السلام بنتيجة (10-0) في المباراة الثانية في جولة غاب عنها المنتخب البحريني.

ويغيب لبنان عن منافسات الجولة الرابعة التي يلتقي فيها الكويت مع بروناي دار السلام، وعُمان مع البحرين قبل أن يخوض مباراته الأخيرة أمام البحرين الجمعة 20 تشرين الثاني عند الساعة الثالثة عصراً بتوقيت بيروت بالتزامن مع مواجهة عُمان والكويت.

وبات ناشئو لبنان على بُعد خطوة من بلوغ نهائيات كأس آسيا مع إمكانية حسم التأهل قبل الجولة الأخيرة في حال فوز عُمان على البحرين أو تعادلهما في الجولة المقبلة، فيما يتطلّع المنتخب اللبناني إلى تحقيق انتصاره الرابع وإنهاء التصفيات بالعلامة الكاملة.

منتخب الشاطئية إلى كأس آسيا

يتأهل إلى ربع النهائي صاحبا المركزين الأول والثاني من كل مجموعة

توجّهت بعثة منتخب لبنان لكرة القدم الشاطئية إلى تايلاند للمشاركة في نهائيات كأس آسيا 2026 التي تستضيفها مقاطعة فانغ نغا التايلاندية من 18 إلى 28 تشرين الثاني الجاري بمشاركة 12 منتخباً موزّعة على ثلاث مجموعات.

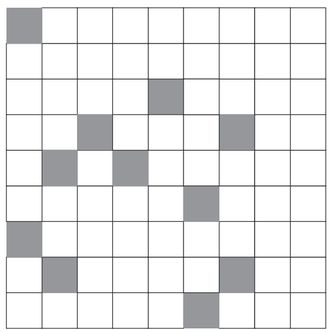
ويخوض المنتخب اللبناني منافسات المجموعة الثانية إلى جانب إيران حاملة اللقب وفيتنام وأفغانستان على أن يستهل مشواره بمواجهة فيتنام الخميس 19 تشرين الثاني عند الساعة 12:00 ظهراً بتوقيت بيروت قبل لقاء أفغانستان السبت 21 منه عند الساعة 9:00 صباحاً ثم يختتم دور المجموعات أمام إيران الاثنين 23 تشرين الثاني في التوقيت نفسه.

ويتأهل إلى ربع النهائي صاحبا المركزين الأول والثاني من كل مجموعة إضافة إلى أفضل منتخبين يحتلان المركز الثالث. وتُقام مباريات هذا الدور في 25 تشرين الثاني على أن يُلعب نصف النهائي في 27 منه والمباراة النهائية في 28 تشرين الثاني.

أما قائمة اللاعبين الـ12 فتضم علي حلال، محمد عثمان، محمد حيدر، أحمد الخطيب، سامح جلال، محمود مطر، علي الصالح، محمد مرعي، أحمد حامد، محمد الصالح، هيثم فتال ومحمد شكر. ويدخل المنتخب اللبناني البطولة بعد بلوغه الدور ربع النهائي في نسخة 2025، مسجّلاً مشاركته السابعة تواليا في البطولة القارية.


بعثة منتخب لبنان لكرة القدم الشاطئية

الكلمات المتقاطعة | إعداد: أنطوان حمد



أفقيا:
1 - أرخبيل على طول الساحل الشرقي لليونان.
2 - ممثل مصري راحل أحد أعضاء فرقة ثلاثي أضواء المسرح.
3 - مُعين ومساعد للشّيء - ظرف يدل على الزمان بمعنى أثناء.
4 - من أعضاء الجسم - جِمال - وسخ الظفر.
5 - عائلة رئيس أميركي راحل.
6 - تردد على الهاتف - مُضجِرون.
7 - شاعر لبناني راحل.
8 - وشى - أصناف وأنواع ودرجات.
9 - حيوان بحريّ - طاقة وقدرة - يقوده يوجّهه.

عموديا:
1 - رئيس فرنسي راحل.
2 - اسم عرفت به اليابان.
3 - أمر أو ظرف - حرف القافية.
4 - بلدة لبنانية في قضاء جزين - آلة طرب.
5 - للتذمر - ما يعيش في البر وفي البحر (من الحيوانات أو النباتات).
6 - باطن وجَوْف - أسد متبختر.
7 - يفك العقدة - أحد الكواكب.
8 - علامات - تهيّأ للحملة في الحرب
9 - حيوان بحريّ - للتوجع والشكوى

SUDOKU

تحتوي هذه الشبكة على 9 مربعات كبيرة (3x3)، كل مربع منها مقسم الى 9 خانات صغيرة. هدف هذه اللعبة ملء الخانات بالأرقام اللازمة من 1 الى 9، شرط عدم تكرار الرقم أكثر من مرة واحدة في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي وعمودي.

2		7						
	8			1		4		9
			5		6		2	
5			6	8				
	6		7		4		8	
				9	5			3
	2		9		1			
3		9		5			6	
						9		7

حلول العدد السابق

أفقيا: 1 - الكرنك - اخ - 2 - قلب الليل - 3 - تصادم - دمع - 4 - نب - وسن - رص - 5 - ارعبه - حار - 6 - صحتي - دريا - 7 - درسوا - ال - 8 - كوس - امس - 9 - رد - السراب.

عموديا: 1 - اقتناص - كر - 2 - للصبر حدود - 3 - كيا - عترس - 4 - رادوبيس - 5 - تلمسه - وال - 6 - كل - دامس - 7 - يد - حر - سر - 8 - المرايا - 9 - عصر الحب.

9	1	3	6	7	5	2	8	4
5	4	6	1	2	8	9	7	3
7	2	8	4	3	9	5	1	6
2	5	4	3	6	7	8	9	1
3	9	1	8	5	4	7	6	2
8	6	7	2	9	1	3	4	5
1	8	5	7	4	2	6	3	9
4	3	2	9	8	6	1	5	7
6	7	9	5	1	3	4	2	8

«مهرجان الكفاءات السينمائي» اختتم دورته الثالثة


صورة جامعة بعد توزيع الجوائز (الخدمة الصحافية)

اختُتمت الدورة الثالثة من «مهرجان جامعة الكفاءات السينمائي الدولي» بعد ثلاثة أيام من العروض السينمائية والندوات الحوارية وورش العمل واللقاءات المتخصصة، تحت شعار «احترام التنوع»، وبمشاركة عربية ودولية عكست تعدُّد التجارب والرؤى السينمائية.

حضر حفل الافتتاح مسؤولو الجامعة والقيمون على المهرجان وحشدٌ من الوجوه الفنية والإعلامية والثقافية والأكاديمية، ومثّلت فيه الإعلامية ريتا نجيم الرومي وزيرَ الإعلام بول مرقص. وتحدّث خلاله رئيس الجامعة البروفسور فريحة، وعميد «كلية جورج غانم للفنون والإعلان»، ومدير المهرجان الدكتور جورج مطر، كما كُرّمت لجان التحكيم والاختيار.

افتُتحت العروض بفيلم «Burnt by Birth» للمخرج جيسون سيقلي، ومن إنتاج «جامعة الكفاءات»، وقد أدّت أدواره فرقة «نجوم الكفاءات» من ذوي الاحتياجات الخاصة، وصوّره خريجون وطلاب من الجامعة.

برنامج المهرجان ضمّ عشرين فيلمًا قصيرًا من اثني عشر بلدًا، بينها أحد عشر عملا طالبيًا. وتخلّلت العروضَ ندواتٌ حوارية أتاحت للمخرجين والجمهور تبادل الآراء ومناقشة التجارب السينمائية. كما أقيمت ورشة عمل سينمائية مع الممثل والمخرج أدون خوري، شهدت مشاركة وتفاعلا من الطلاب والمهتمين.

أما اليوم الأخير فاستُهل بلقاء مع الفنان جورج خباز، قبل أن يُختتم المهرجان، بحضور الإعلامي جورج غانم، بعرض أدائي حيّ لفرقة «نجوم الكفاءات»، ثم أُعلنت النتائج ووُزّعت الجوائز على النحو الآتي:

- «الجائزة الكبرى لأفضل فيلم قصير»: «Rafa» للمخرج الإيراني محسن حسين زاده، وقدّمها الإعلامي جورج غانم.
- «جائزة شكري أنيس فاخوري لأفضل سيناريو»: «Two Tickets» للمخرج مازن الحاج قاسم، وقدّمها البروفسور نمر فريحة.
- «أفضل صوت وأفضل مونتاج»: «Fantastic 4x2» للمخرج الإيطالي Ermete Labbadia، وقدّمهما المخرج بهيج حجيج.
- «أفضل تصوير»: «Truce» للمخرجة بيا إدغار عيد، وقدّمها السينمائي ميلاد طوق.
- جائزة «أفضل أداء»: مُنحت مناصفةً لفيلمي «The In Between» و«Another Home»، وقدّمها الممثل جورج خباز.
- «جائزة لجنة التحكيم الرسمية»: مُنحت مناصفةً لفيلمي «At Last» و «Beirut Addio»، وقدّمتها المخرجة سابين صيداوي.
- «جائزة الكفاءات لاحترام التنوع»: «شقائق النعمان» للمخرج دوري نعمة، وقدّمتها السيدة جمانة حدّاد.
- «أفضل فيلم طالبي»: «شقائق النعمان»، وقدّمها المخرج سمير حبشي.
- «جائزة الجمهور»: «The Flower Crown» للمخرج إيليو الخوري.

يُشار إلى أنّ الدورة المقبلة من المهرجان تكتسب أهمية خاصة، إذ تتزامن مع استعداد «مؤسسة الكفاءات» للاحتفال بالذكرى السبعين لتأسيسها عام 1957.

المهرجان ضمّ عشرين فيلمًا قصيرًا من اثني عشر بلدًا

دقيقة صمت

د. رندة طباع

دقيقة صمت، أرجوكم، عن روح البشر المفقودة،
عن كل ما جاء قبلا، عن ألف سنة معدودة،
من يوم ما كُتب أصلا، إلى يومنا هذا مشدودة.
كلمات جاءتنا حقًا، فقلنا إنها منبوذة.
هل كان يكذب فعلا؟ مَن حرّر نفسها المأسورة؟
مَن جعل الباطل ظلامًا، وأقام روحًا مقهورة؟
قد هاجمناه أصلا مثل الذئاب المسعورة.
كيف فضّلنا صخرًا، واخترنا اليد المسحورة؟
ونبشنا في الوكر أفعى، وسعينا نحو المهجورة،
ورمينا الولد قبلا، وحبسنا الزوجة في صورة.
دقيقة صمت، أرجوكم، عن نفس البشر المهدورة.
هل عدنا حقًا إلى القمقم؟ ونبشنا نفسًا مغمورة؟
من داخل قبو مهجور، جاءتنا الورقة ممهورة.
فازداد الولد بأسًا، والبنت ضاعت مسرورة.
والعدس صار رزًّا، والرزّ غار في الجورة.
والعدل قد ضاع فعلا، والعقل طار من البورة.
والعلم قد أصبح بؤسًا، والبؤس فتاة مستورة.
دقيقة صمت، أرجوكم، عن روح البشر المفقودة.
يا هذا، أنت مني ومن أعمالي الممدودة.
اسمع، لا تنظر إلى الشرر، فالشرّ قناة مسدودة.
ابكِ، وإن تبكِ فيّ، فإني رياح مكسورة.


«دقيقة صمت، أرجوكم، عن روح البشر المفقودة» (صورة AI)

ألبرتو مانغويل: الأدب والشعر العربيان يتجاوزان التصنيفات الثقافية

رأى الكاتب والمترجم الأرجنتيني الكندي ألبرتو مانغويل أن المدن العربية لا تزال محافظة على «روح القرية» وما تنطوي عليه من تلاحم إنساني، بعيدًا عن صخب المدن الحديثة، مؤكدًا في الوقت ذاته أن الأدب والشعر العربيين يقدمان تجربة إنسانية عابرة للحدود تتجاوز التصنيفات الثقافية الضيقة.

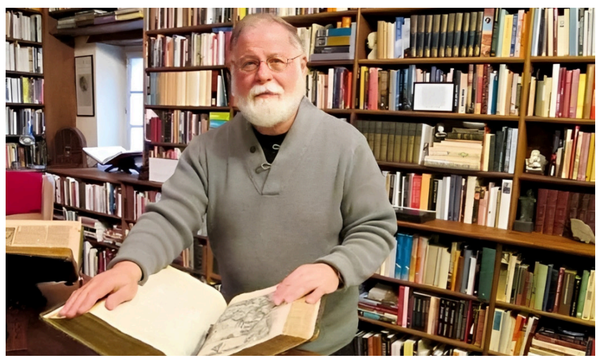
وقال مانغويل في مقابلة مع «رويترز» خلال زيارته إلى مصر: «لاحظت في العديد من المدن العربية التي زرتها أنها لا تبدو كالمدن الحديثة بالمعنى المعتاد. فحيثما ذهبت، وجدت الناس يعيشون في مجتمعات متلاحمة وحية، يتشاركون الأغاني والقهوة والحوار، وقد أعجبني ذلك كثيرًا».

ومع تزايد حضور الأدب العربي عالميًا عبر الترجمة والجوائز الدولية، يرفض مانغويل (78 عامًا) وضع الإنتاج الأدبي العربي في قالب واحد أو النظر إليه بمعزل عن السياق الأدبي العالمي.

مؤلف «A History of Reading» قال: «لا أريد التحدث عن الأدب العربي عمومًا، لأنه متنوع للغاية ومختلف تمامًا. أنا أقرأ الأدب العربي مترجمًا، بالفرنسية أساسًا...»، وأضاف: «إذا قارنا كتابة (الروائي العراقي) سنان أنطون بكتابة نجيب محفوظ، فلا يمكنك القول: هذا هو الأدب العربي، بل هو أدب، وهذا هو الأهم».

وينطبق هذا الموقف على نظرته إلى الشعر العربي وتراثه الممتد، إذ قال مانغويل: «الشعر كائن حر، فمن أبي نواس إلى أغاني الأندلس، وصولا إلى الشعراء الفلسطينيين المعاصرين، كل شيء مختلف جدًا». وتابع قائلًا: «وضع الناس في قوالب والقول إن هذا الشعر كذا، وهؤلاء البشر هكذا، يفتح الباب أمام التحيّز ويُسهّل إقصاءهم. ما يهم هو أن تبقي عقلك مفتوحًا وتبحث عن الأدب الذي يعجبك، وعندها يمكنك أن تقول: لا يعجبني هذا الشاعر أو الروائي لأن العمل ردي، لا بسبب هويته».

وأضاف: «أعتقد أن الشعر الذي يمكنه مخاطبة أي شخص في أي عصر هو الشعر الذي يصف وضعًا يشبه ما يعيشه الأوكراني اليوم، أو ما عاشه الطروادي خلال حرب طروادة». (رويترز)


ألبرتو مانغويل (إنترنت)

الحمار في مرآة الإنسان

جو الحاج ينبش ذاكرة لبنان المنسية في «أحمر فيلم»

ريتا عازار


جو الحاج يستعد للتصوير (صور المخرج)

كيف يتحوّل حيوان رافق الإنسان في مشاقّ حياته، وحمل أثقاله وشقّ معه الطرقات، إلى مرادف للغباء في لغته، وإلى كائن يكاد يغيب عن ذاكرته؟ من هذه المفارقة ينطلق المخرج جو الحاج في فيلمه الوثائقي القصير «أحمر فيلم» (The Donkeymentary)، مقدّمًا الحمار لا بوصفه موضوعًا طريفًا أو حكاية من زمن مضى، بل مدخلا غير مألوف لقراءة التاريخ اللبناني وتأمّل علاقة الإنسان بالطبيعة وبالكائنات التي اعتاد التقليل من شأنها.

بدأت الحكاية من رسمة طفولية لحمار باللون الأحمر، أعادت إلى المخرج ذكريات وأحاديث عائلية أثارت فضوله. لكن التفصيل الصغير سرعان ما تحوّل إلى رحلة بحث في تاريخ حيوان كان جزءًا أساسيًا من الحياة اللبنانية، ولا سيما في القرى والأرياف، حيث اضطلع بأدوار لا يمكن اختزالها في النقل والعمل الزراعي.

تعاون الحاج مع «جمعية ريف»، واستلهم، كما قال لـ «نداء الوطن»، تجربة المخرج هادي زكاك في فيلم «مرسيدس»، الذي اتخذ من السيارة مدخلا لرواية تاريخ لبنان، فاختار الحمار شاهدًا على تاريخ أقل حضورًا في الذاكرة المكتوبة. غير أن وثائقي «أحمر فيلم» لا يكتفي باستعادة هذا الحضور. إنه يتوقّف عند اللغة أيضًا، وعند المفارقة التي جعلت اسم الحمار يتحوّل إلى شتيمة، فيما بقي الحيوان نفسه خارج دائرة الاهتمام والتقدير. ومن هنا تتّسع الأسئلة لتلامس الأحكام المسبقة والصورة التي نصنعها عن الآخرين، وربما عن أنفسنا أيضًا.

عالم متكامل

بالنسبة إلى المخرج جو الحاج، لم يكن البحث مجرّد جمع معلومات تاريخية عن الحمير، بل محاولة لفهم عالم متكامل تتقاطع فيه الذاكرة الشعبية مع علم النفس والأساطير والرموز. وقد قاده التنقيب في المتاحف والمراجع إلى ملاحظة فراغ واضح في توثيق هذا الجانب من الحياة اللبنانية، حتى إن البحث عن آثار الحمير وحضورها في التاريخ لم يكن سهلا. لكن ما لم يجده في الوثائق بدأ يعثر عليه في ذاكرة الناس وحكاياتهم، وفي اكتشاف أن العلاقة بهذه الحيوانات لم تنقطع تمامًا، بل ما زالت حاضرة في أماكن وتجارب تستحق أن تُروى. من هنا تتبلور رغبته في توسيع المشروع، بحيث لا يظلّ الحمار مجرّد موضوع لفيلم، بل يصبح مدخلا إلى قراءة تاريخ اجتماعي وثقافي لم يُمنح حقّه من الاهتمام.

وفي معاصر الشوف وبيت شباب، التقى الحاج عائلات وأشخاصًا لا تزال تربطهم بهذه الحيوانات علاقة يومية، واكتشف عالمًا من التفاصيل الإنسانية الافتة. فالحمير، كما تكشف الأبحاث التي أثارت اهتمامه، كائنات اجتماعية وحساسة، تتأثر بالانفصال عن رفاقها، ولكلّ منها طباعها وشخصيتها. وهي تفاصيل تفتح بابًا للتساؤل عن مسؤولية الإنسان الأخلاقية، وعن العنف الذي يمارسه أحيانًا على كائنات لا تملك وسيلة للدفاع عن نفسها.

نحو وثائقي طويل

ومن بين المحاور التي يطمح المخرج إلى التوسّع فيها العلاج بمساعدة الحمير، ولا سيما في العمل مع الأطفال الذين يواجهون صعوبات في التواصل، بالتعاون مع متخصصين من إيطاليا وفرنسا. وقد تجاوز المشروع، بحسب الحاج، حدود الفيلم القصير، وبات مرشّحًا للتطوّر إلى عمل طويل يستعيد تاريخ المكاريين، والرموز الأسطورية والفلكية المرتبطة بالحمير، ويضيء على عالم لبناني آخذ في الاختفاء.

علمًا أن «أحمر فيلم» حصد جائزة الجمهور في أحد المهرجانات التي شارك فيها بالعاصمة الفرنسية باريس، في مؤشّر إلى التفاعل الذي أثاره موضوعه ورؤيته السينمائية. كما يواصل الفيلم رحلته عبر المشاركة في مهرجانات سينمائية عدّة، فيما يأمل فريق العمل أن تفتح هذه المشاركات آفاقًا أوسع لانتشاره، تمهيدًا لتطوير المشروع إلى فيلم طويل.

في «أحمر فيلم» (The Donkeymentary)، لا يدافع جو الحاج عن حيوان مهمّش فحسب، بل يدعونا إلى مراجعة ما ورثناه من صور وأحكام، وإلى مساءلة نظرتنا إلى الكائنات التي اعتدنا التقليل من شأنها. فالحمار الذي حمل أثقالنا طويلا يستحق أن يحمل شيئًا من ذاكرتنا أيضًا. وربما تكمن قيمة الفيلم الأعمق في أنه يجعلنا نعيد النظر في ما اعتبرناه بديهيًا، ونتعلّم أن نفهم قبل أن نحكم، وأن نعترف بأن حكايتنا الإنسانية لم تُكتب وحدها، بل شاركت في صنعها كائنات كثيرة لم نمنحها حقّها من الانتباه والاعتراف.

يدعونا الفيلم إلى مراجعة ما ورثناه من صور وأحكام

حظـــك اليـــوم

الحمل
21 آذار
19 نيسان
تتعاون مع الشركاء أو الزملاء لإنجاز وإنجاح مشروع خططت له مطوّلاً. تبدو بأبهى حللك اليوم وتجذب كل الآخرين.

الثور
20 نيسان
20 أيار
أوضاعك في العمل تتحسن والأمور المالية تزدهر. تعاود التواصل مع الحبيب لأنك مشتاق له.

الجوزاء
21 أيار
20 حزيران
لا تيأس فالأمور ستكون لصالحك في المستقبل القريب فقط تحلّى بالصبر.
لا تجبر الحبيب على فعل شيء هو غير مقتنع به.

السرطان
21 حزيران
22 تموز
لا تكن متهوّراً وحاول أن تجعل تركيزك أكثر على الأعمال المضمونة.
لا تتردّد في طلب المساعدة من الحبيب فهو موجود لدعمك.

الأسد
23 تموز
22 آب
الوقت يداهمك اليوم فحاول أن تكلّف الآخرين ببعض المهام لمساعدتك بها.
عليك أن تبني علاقات أفضل مع أقرباء الحبيب.

العذراء
23 آب
22 أيلول
تسترجع عزيمتك في العمل وتثبت للآخرين قدرتك على مواجهة المشاكل وحلّها.
تبادل الآراء مفيد لتقوية وتعزيز العلاقة.

الميزان
23 أيلول
23 تشرين الأول
تحاول جاهداً أن تتخلص من المأزق المالي الذي تمر به خلال هذه الفترة.
حاول تكريس وقت إضافي للحبيب ولا تتجاهله.

العقرب
24 تشرين الأول
21 تشرين الثاني
يوم يسوده الروتين وعدم الرغبة بالعمل مما يشعرك بالضجر. لا تكن نكداً وحاول أن تبني جسور الحوار والتفاهم بينك وبين الحبيب.

القوس
22 تشرين الثاني
21 كانون الأول
لا تستعجل في إنجاز مهامك بل عليك أن تكون أكثر دقّة وحرصاً على إتقان العمل.
الخلاف الحاصل بينك وبين الحبيب على وشك الإنتهاء.

الجدي
22 كانون الأول
19 كانون الثاني
حركة النجوم تسهّل أعمالك اليوم يا صديقي الترابي، عاطفيا: لا ترفض دعم ومبادرة الحبيب للمساعدة.

الدلو
20 كانون الثاني
18 شباط
تكثر الإنتقادات اليوم وقد تشعر بالإحباط لكن حاول ألا تستسلم أيها الهوائي.
عنادك سيؤدّي بك إلى طريق مسدود فكن حذراً.

الحوت
19 شباط
20 آذار
حاول أن لا تؤجّل عمل اليوم إلى الغد فالوقت سيلعب الدور الأساسي. إنك ترغب في التقرب من الشخص الذي يعجبك وإخباره بحقيقة مشاعرك.

نداء الوطن
السنة الثامنة | العدد 2015 | الإثنين 16 تشرين الثاني 2026

MTV تردّ على Cablevision: لا أحد يملك حقّ احتكار وصول اللبنانيين إلى إعلامهم

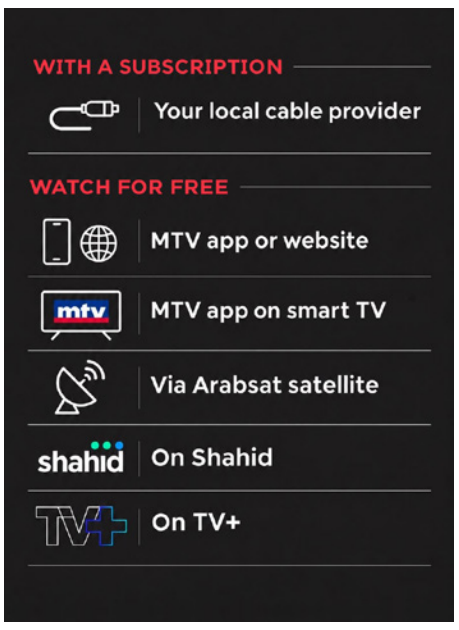
■ جان الفغالي



MTV لمشاهديها: لم نطلب زيادة قرش على فاتورتكم، بل طالبنا ببدل منصف لقاء المحتوى الذي ننتجه ونتحمّل كلفته



هي ليست معركة MTV مع مشتركي Cablevision، بل معركة من أجل حقوقهم وحقوق الإعلام اللبناني



الأرقام تفضح حجم الإجحاف: متوسط إيرادات Cablevision الشهرية 24 $ عن كلّ مشترك، مقابل نصف $ فقط لـMTV



Cablevision تدفع لبعض القنوات الأجنبية المفتوحة بدلات تفوق ما تدفعه لـMTV بأضعاف

ردّت إدارة MTV على بيان Cablevision بالبيان الآتي: «لأننا اعتدنا مصارحة اللبنانيين والدفاع عن الإعلام الحرّ والمستقلّ، نضع أمام الرأي العام حقيقة خلافنا مع Cablevision، الذي يتجاوز البدلات المالية إلى حقوق المؤسسات الإعلامية وشبهات الاحتكار واستغلال المشاهد.

إلى مشتركي Cablevision،

نحن مَن طلب وقف إعادة بثّ MTV على الشبكة، ونتحمّل مسؤولية القرار. لم نطلب زيادة قرش على فاتورتكم، بل طالبنا ببدل منصف تدفعه الشركة من اشتراكات تجيبها لقاء المحتوى الذي ننتجه ونتحمّل كلفته

تتحدّث Cablevision عن دعم الإعلام اللبناني، فيما أعادت بثّ برامجنا لأكثر من عشرة أعوام، من أصل نحو سبعة عشر عاماً من التعامل معها، من دون إذن أو أيّ بدل مالي، رغم تقاضيها اشتراكات مقابل محتوى يصنعه فريقنا. تجاوزنا يومها هذه الانتهاكات مقابل الاتفاق على بدل لإعادة البثّ، فقد معظم قيمته مع انهيار الليرة، ونطالب بتصحيحه منذ عام 2024.

أما الأرقام فتفضح حجم الإجحاف: متوسط إيرادات Cablevision الشهرية 24 دولاراً عن كلّ مشترك، مقابل نصف دولار فقط لـMTV، أي نحو 2%. وتدّعي الشركة أنّها تدفع لنا عشرة أضعاف ما يدفعه موزّعون آخرون، وندعوها إلى نشر البدل عن كلّ مشترك لدى كلّ موزّع، لا مقارنة المبالغ الإجمالية من دون احتساب عدد المشتركين.

والأغرب أنّها تعرض علينا البدل نفسه الذي تدفعه لـOTV، على سبيل المثال، رغم أنّ حصّتنا من المشاهدة في السوق اللبنانية تتجاوز 68%، وأنّ مشتركي Cablevision يخصّصون نحو 80% من وقت مشاهدتهم لبرامجنا، وفق دراسة داخلية أجرتها الشركة، وندعوها إلى نشرها.

وتتحجّج Cablevision بمجانية بثّنا الأرضي، رغم أنّ المادة 42 من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية تكفل للمحطات حقوق إعادة البثّ والإذن بها أو منعها. فمجانية المشاهدة لا تعني مجانية الاستغلال التجاري. والمفارقة أنّ الشركة تدفع لبعض القنوات الأجنبية المفتوحة بدلات تفوق ما تدفعه لنا بأضعاف.

فلماذا يُحترم حقّ القنوات الأجنبية ويُساوَم على حقّ المحطات اللبنانية؟ وهل تؤثّر اعتبارات سياسية مرتبطة بالتيار الوطني الحرّ في شروط التعامل مع المحطات السيادية؟ ندعو الشركة إلى كشف معايير التسعير.

والأخطر، مَن يملك ثلاثاً من رخص التوزيع اللاسلكي (MVDS) الأربع في لبنان، ومَن يشغّلها ويستفيد منها؟ ندعو الجهات المختصّة إلى التحقيق في شبهات الاحتكار واستغلال الموقع المهيمن لفرض شروط مجحفة على الإعلام اللبناني.

ونضع أمام الرأي العام أسماء مالكي Cablevision، وفق معلوماتنا: رافاييل (رالف) عودة، نبيل دو بسترس، ريمون أبو عضل، أنطوان (طوني) فاضل، ومارون شمّاس، مطالبين بكشف هيكلية ملكية الرخص وتشغيلها.

نأسف لغياب MTV عن منازل مشتركي الشركة، ونذكّر بإمكان متابعتنا عبر كابل الحيّ، ومجاناً عبر تطبيق MTV وموقعها وتطبيقات التلفزيون الذكي، أو عبر Arabsat ومنصّتَي Shahid وTV+.

هي ليست معركة MTV مع مشتركي Cablevision، بل معركة من أجل حقوقهم وحقوق الإعلام اللبناني. ونضع الملف أمام الرأي العام والوزارات وهيئة مكافحة الاحتكار والهيئات الرقابية والقضاء، مطالبين بالتحقيق وحماية المنافسة وحقوق المؤسسات والمستهلكين.

لا أحد فوق القانون، ولا أحد يملك حقّ احتكار وصول اللبنانيين إلى إعلامهم.

MTV ردًّا على Cablevision: مجانية المشاهدة لا تعني مجانية الاستغلال التجاري

الآمر الناهي والفاعل... «حزب الله»

استند المجلس العدلي، زمن الوصاية السورية على كل لبنان، بما فيه القضاء، والذي «حاكم» رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع، إلى فذلكة قانونية استنبطها نائب مدير أحد الأجهزة الأمنية، بمساعدة من قاضيين أحدهما القاضي عدنان عضوم. تلك الفذلكة اصطلح على تسميتها «الآمر الناهي والفاعل الذهني»، وفي شرح لهذه الفذلكة أن الدكتور جعجع هو «الآمر الناهي» في «القوات»، ولا يتحرك شيء في «القوات» إلا بأمره، فكيف بتفجيركنيسة؟

لم يكتفِ المتفذلِكون من عسكر وقضاة، بهذا المصطلح، بل أضافوا إليه «والفاعل الذهني»، أي أن منفذي التفجير يعرفون ماذا يدور في ذهن الدكتور جعجع، ولذا قاموا بما يمكن أن يدور في ذهنه.

كل ذلك كان من أجل تغطية المجرمين الحقيقيين الذين فجروا الكنيسة، وأن «الآمر الناهي» يومها لم يكن بعيدًا عمَّن ابتدعوا مصطلح «الآمر الناهي»، وهو ما زال موجودًا إلى اليوم، ونجح في زج الدكتور جعجع في السجن، على رغم أن جريس الخوري الذي اتهم بتفجير الكنيسة، لم يعترف، وبالتأكيد لم يكن الدكتور جعجع «الآمر الناهي له».

اليوم، في متفجرات ضهر البيدر، وفي خلية «حزب الله» في جرود البترون وبشري، هناك «آمر ناهي» هو «حزب الله»: فالنائب عن «الحزب» حسن فضل الله، اعترف بأن شحنة المتفجرات هي لـ«حزب الله» وطالب باستردادها. والنائب علي المقداد أقر بأن شباب خلية البترون- بشري تابعون لـ«حزب الله» وطالب بإطلاقهم.

إذا هناك «آمر ناهٍ»، سواء في متفجرات ضهر البيدر أم في خلية البترون- بشري. في هذه الحال، هل يصح اقتصار التحقيق على سائق شاحنة ضهر البيدر ومَن كان معه، وعلى الشبان الذي أوقفوا بين جرد البترون وبشري؟ أم يفترض الذهاب مباشرة إلى الآمر الناهي، أي «حزب الله»؟ بعدما اعترف بلسان نائبين من نوابه؟

هذا هو المسار القضائي المستقيم الذي يجب أن تسير به قضيتي شاحنة ضهر البيدر وخلية الشباب بين جرد البترون وبشري، وما لم يحصل هذا الأمر فإن السلطة تسير من تمييع إلى تمييع.

تصدر عن Lebanese Media Production s.a.l
الناشر ميشال المر | شريك عمر حرفوش | رئيس التحرير أمجد اسكندر | المدير المسؤول جورج برباري
Beirut Media Zone . Studiovision Bldg #2 . Naccache . Metn . Lebanon - T 04 444 000 ext 80 3 - info@nidaalwatan.com
للإشتراكات الإتصال 354 983 03 M - الإعلانات 700 ext 000 444 04 T - advertising@mtv.com.lb